اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري

الدكتـــــور
أحمد إبراهيم عبد العال حسن
أستاذ الإقتصاد والمالية العامة المساعد
كلية القانون – جامعة أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة

اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري

أحمد إبراهيم عبد العال حسن
قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية القانون، جامعة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
البريد الالكتروني : ahmed.h-adjunct@adu.ac.ae

ملخص البحث :

يحتل الاتجاه نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي، والمدفوعات الرقمية أهمية كبيرة في مختلف دول العالم، خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية عن ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩) الذي ظهر في الصين وانتشر في العالم، مما يشكل حال طوارئ صحية ذات بعد دولي لها تأثيراتها على الاقتصاد العالمي، وما دعت إلية الحاجة الملحة إلى عدم التلامس وضرورة استخدام التكنولوجيا الرقمية وتسخيرها لخدمة الناس في تلبية حاجاتهم اليومية، واتضح ذلك من خلال زيادة نشاط التجارة الالكترونية في الفترة الأخيرة، وقد دفعت الجائحة معظم دول العالم في قطاع التعليم من اللجوء إلى خيار التعليم عن بعد. لهذا فقد أصبح خيار التحول الرقمي ضرورة ملحة في وقتنا الحالي، لمواجهة التحديات الصحية التي ضربت العالم في بداية العام ٢٠٢٠. فقد باتت التحولات الرقمية تشكل العمود الفقري لاستخدام البيانات والمحتويات والتطبيقات الرقمية من قبل الأفراد والحكومات والشركات من أجل ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي في ظل تلك الجائحة والتي أدت إلى حتمية التباعد الاجتماعي والإغلاق الكامل في معظم دول العالم. بالإضافة إلى الفوائد الكبيرة التي تعود على الدولة من استخدام التكنولوجية الرقمية وعلى رأسها مكافحة الفساد، لذلك

اتجهت العديد من الدول ومنها الدولة المصرية للاستفادة من هذه التقنيات الحديثة والتي صاحبت الثورة الصناعية الرابعة مثل البيانات الكبيرة، والذكاء الاصطناعي.

تتطلع مصر إلى مرحلة جديدة وهامة في تاريخها من خلال الانتقال إلى اقتصاد المدفوعات الرقمية ومكافحة الفساد، لبناء اقتصاد وطني قوي قائم على التكنولوجيا الحديثة وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحقيق مستقبل تستحقه، ومكانة تليق بها وبمواطنيها، وقد بدأت الحكومة خلال السنوات الأخيرة في تطبيق الحلول التكنولوجية في كافة قطاعات ومشروعات الدولة. بالإضافة إلى تنفيذ رؤى القيادة السياسية بشأن " الجمهورية الجديدة " والذي بدأت خطواتها الأولى بتنفيذ العاصمة الإدارية الجديدة، والتي ستصبح المركز الرئيسي للاتجاه بمصر نحو تمكين التحول الرقمي، والذي ستعتمد عليها الدولة للانطلاق من خلالها نحو تطبيق التحول الذكي في الخدمات الحكومية ورقمنه التعاملات الخاصة بالمواطنين، للحد من الفساد وتطوير أداء الحكومة ودفع النمو الاقتصادي، وتحسين القدرات التنافسية في الأسواق ومسايرة الاقتصادات المتقدمة على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: المدفوعات الرقمية، التحول الذكي، الحد من الفساد، الشمول المالي، جذب الاستثمار، التحول الرقمي.

The Digital Payments Economy As A Means To Reduce Corruption And Advance The Digital Transformation Of The Egyptian Economy

Ahmed Ibrahim Abdel Aal Hassan
Department of Economics and Public Finance, College of Law, Abu Dhabi University, United Arab Emirates.
E-mail: ahmed.h-adjunct@adu.ac.ae

Abstract:

The trend towards the transition to the digital economy, and digital payments are of great importance in various countries of the world, especially after the World Health Organization announced the emergence of the new Corona virus (Covid-19) that appeared in China and spread in the world, which constitutes a health emergency with an international dimension for it. Its effects on the global economy, and what called for the urgent need for non-contact and the need to use digital technology and harness it to serve people in meeting their daily needs, and this became clear through the increase in electronic commerce activity in the recent period, and the pandemic has prompted most of the world's countries in the education sector to resort to an option Distance Learning. Therefore, the option of digital transformation has become an urgent necessity at the present time, to face the health challenges that struck the world at the beginning of the year 2020. Digital transformations have become the backbone of the use of digital data, content and applications by individuals, governments, and companies in order to ensure the continuity of economic and social activity in light of this pandemic, which has led to the inevitability of social distancing and complete closure in most countries of the world. In addition to the great benefits that accrue to the state from the use of digital technology, especially the fight against corruption, so many countries, including the Egyptian state, turned to take advantage of these

modern technologies that accompanied the Fourth Industrial Revolution, such as big data and artificial intelligence.

Egypt is looking forward to a new and important stage in its history through the transition to the digital payments economy and the fight against corruption, to build a strong national economy based on modern technology and attractive to foreign direct investment, with the aim of achieving a future it deserves, and a position worthy of it and its citizens, and the government has begun in recent years to implement solutions technology in all sectors and projects of the state. In addition to implementing the visions of the political leadership regarding the "new republic", which began its first steps with the implementation of the new administrative capital, which will become the main center for Egypt's trend towards enabling digital transformation, Which the state will rely on to move towards implementing smart transformation in government services and digitizing the transactions of citizens, to reduce corruption, develop government performance, drive economic growth, improve competitiveness in markets and keep pace with advanced economies at the global level.

Keywords: Digital Payments, Smart Transformation, Reducing Corruption, Financial Inclusion, Attracting Investment, Digital Transformation.

المقدمة

تسعى مصر إلى خلق بيئة رقمية جديدة أساسها التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد القائم على المعرفة، ومحوره استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية، واعتماد تكنولوجيا جديدة في الخدمات الالكترونية من خلال تعزيز دور اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد الذي ينتشر مع المدفوعات النقدية في مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، وتعمل جاهدة إلى إحلال الالة محل الأفراد فيما يتعلق بالمدفوعات النقدية، وتتجه إلى تحويلها إلى المدفوعات الرقمية وهي ما يطلق عليه رقمنه المدفوعات سواء في الاستخدامات الحكومية أو في القطاع الخاص أو على مستوى الأفراد والشركات في تعاملاتهم المختلفة، من أجل الحد من الفساد، وتحسين الأداء، وتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري ومسايرة الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات المختلفة.

حيث أصبح الاقتصاد الرقمي ضرورة لخلق المجتمعات الذكية التي تمكن الأفراد وخاصة الشباب، والجهات المختلفة من السلطات العامة والحكومات والمؤسسات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة من اتخاذ القرارات بناء على المعلومات والبيانات الوافية، والتي تؤدي إلى الحد من الفساد وأوجه عدم المساواة. وهذا يعني بالاستخدام الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ويسهم في توسيع الفرص وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وزيادة النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني.

بات تطور الاقتصاد الرقمي في مصر أمراَ ضرورياً من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال التقنيات الحديثة، وتحقيق مقتضيات العصر ومواجهة مشكلاته وأزماته، ومنها على سبيل المثال "جائحة كورنا " والتي ضربت العالم في بداية عام ٢٠٢٠، إضافة إلى ركب قاطرة التقدم العالمي في التحول الذكي وتفادي التهميش في مواجهة الدول المتقدمة، كذلك أصبح ذلك خياراً إلزاميا لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل الاتجاه الذي بدأته مصر بشأن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من أجل تخفيف حدة الفقر والإسكان والبطالة وغيرها من المشكلات التي تواجهها على المستويين الوطني والدولي. لهذا علينا اللحاق بقطار التطورات التقنية الجديدة متمثلة في ثورة المعلومات والاتصالات، وهي الحقبة التي يعيشها العالم حاليا والتي أطلق عليها الثورة الصناعية الرابعة(1)، والتي اقترنت بالعديد من التطورات التقنية غير المسبوقة في مجالات كثيرة مثل الذكاء الاصطناعي والمجتمعات الذكية وانترنت الأشياء، والتقنيات المالية الحديثة، والحوسبة السحابية وغيرها. لقد كان فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ومازال اختباراً صعبا ومثيراً لمدى فعالية الحلول الرقمية في كثير من دول العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والخليج العربي.

ـ **أهمية الدراسة**: يحتل اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي مكانه كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة وبات أمراَ ضرورياً وهام للدول النامية، ومنها مصر والدول العربية من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال التقنيات الحديثة لما له من أهمية كبيرة في الحد من الفساد، وتحسين أداء الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع وتحقيق

(1) Schwab, Klaus (2016). "The Fourth Industrial Revolution: What It Means and How to Respond." World Economic Forum, January.14, 2016

النمو الاقتصادي. وقد تزايد الاهتمام باقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي باعتباره وسيلة لتحقيق أهداف التنمية وتهيئة مناخ الاستثمار لما له من أهمية كبيرة على المستوى العالمي، بالإضافة إلى التوجه نحو عالم التقنيات التكنولوجية الجديدة واستغلال كل ما أسفرت عنه وتسخيرها لخدمة الناس، كالهواتف الذكية، وشبكات الاتصال، والتجارة الالكترونية، والعملات الرقمية، وغيرها.

ـ **إشكالية الدراسة**: تطرح هذه الدراسة مجموعه من التساؤلات هي:

ما هو دور اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري؟ وهل هناك بنية تحتية داعمة لهذا النوع من الاقتصاد في مصر؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي في الاقتصاد المصري؟ كيفية استفادة مصر من التجارب الدولية والعربية الناجحة في صناعة التحول الرقمي والمجتمعات الذكية؟

ـ **أهداف الدراسة**: تهدف الدراسة إلى التعرف على اقتصاد المدفوعات الرقمية وخصائصه وتطبيقاته، ولهذا فإن هذه الدارسة ترمي إلى الأهداف التالية:

- بيان مدى مساهمة اقتصاد المدفوعات الرقمية في الحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري، وقدرة مصر على تحقيق ذلك.
- إظهار أهمية اقتصاد المدفوعات الرقمية في تحسين أداء الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وزيادة النمو الاقتصادي وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات الخارجية .
- القاء نظرة على بعض التجارب العالمية والعربية، وكيفية الاستفادة منها.

ـ **منهجية الدراسة**: اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي، القائم على الاستقراء، والوصفي التحليلي في جمع وعرض وتحليل المعلومات والإحصاءات، والأدلة عن

اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي وأهميته الاقتصادية، وذلك من خلال العودة إلى الدراسات، والمصادر، والادبيات الاقتصادية الحديثة، التي تعرضت لموضوع الدراسة سواء عربية أو أجنبية.

- **خطة الدراسة**: يتناول الباحث موضوع: **اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري**، من خلال مقدمة وثلاث مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: **الإطار النظري للدراسة**

المطلب الأول: ماهية المدفوعات الرقمية والتحول للاقتصاد الرقمي

المطلب الثاني: متطلبات تعزيز المدفوعات الرقمية ودفع عجلة التحول الرقمي

المبحث الثاني: **مستقبل المدفوعات الرقمية في الاقتصاد المصري**

المطلب الأول: دور المدفوعات الرقمية في صناعة الشمول المالي

المطلب الثاني: دور المدفوعات الرقمية في الحد من الفساد في الاقتصاد المصري

المبحث الثالث: **تعزيز دور التحول الرقمي للاقتصاد المصري وتحقيق التنمية**

المطلب الأول: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في مصر

المطلب الثاني: أهم التجارب الناجحة في اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي وسبل الاستفادة منها في مصر

المبحث الأول:
الإطار النظري للدراسة

تمهيد وتقسيم:

تشهد المجتمعات المعاصرة تطورات متسارعة في مختلف نواحي الحياة، الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، في ظل التطورات العديدة الناتجة عن التقدم العلمي والتكنولوجي، ويتضح ذلك مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة وهي العصر الصناعي الرئيسي الذي يتميز بدمج التقنيات التي تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية(1). فما يعيشه العالم اليوم من تطورات متلاحقة في التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والمدن والمجتمعات الذكية، يتطلب حتما إدخال هذه التقنيات في المجالات الاقتصادية خاصة اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول إلى الاقتصاد الرقمي، والذي أصبح ضرورة من الضروريات من الصعب الاستغناء عنها من حيث آثار الرقمنة التي تساعد على الحد من الفساد والقضاء عليه، لهذا تلجأ إليها الدول لتحسين الأداء وتسهيل تقديم الخدمات لأفراد المجتمع، وتسعى من خلالها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يعد اقتصاد المدفوعات الرقمية وسيلة لدفع عجلة التحول الرقمي وريادة الاعمال، بل أصبح من الدعائم الرئيسية التي تساعد في إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، في ظل التكنولوجيا الرقمية التي أصبحت تشكل اليوم العمود الفقري لمختلف القطاعات حول العالم، خاصة بعد أن ضرب فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) العالم في الربع

(1) The Fourth Industrial Revolution: what it means and how to respond". World Economic Forum

الأول من العام ٢٠٢٠، بات من الضروري التركيز على جانب التجارة الالكترونية بشكل كبير لتلبية حاجات الناس نتيجة لانتشار الجائحة. مما دفع العديد من دول العالم إلى الإسراع في ضرورة تطوير أنظمتها الاقتصادية لكي تتماشي مع الثورة الرقمية التي يعيشها العالم الآن، والانتقال إلى اقتصاد المدفوعات الرقمية ودفع عجلة التحول للاقتصاد الرقمي.

لهذا سوف نتناول من خلال هذا المبحث ماهية المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي في مطلب أول، ثم نتبعه بعرض متطلبات تعزيز المدفوعات الرقمية ودفع عجلة التحول الرقمي في مطلب ثاني كما يلي:

المطلب الأول: ماهية المدفوعات الرقمية والتحول للاقتصاد الرقمي.

المطلب الثاني: متطلبات تعزيز المدفوعات الرقمية ودفع عجلة التحول الرقمي.

المطلب الأول:
ماهية المدفوعات الرقمية والتحول للاقتصاد الرقمي

تعد المدفوعات الرقمية خطوة رئيسية في ظل الاقتصاد الرقمي الذي يرتكز على تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، بل اتضح لنا أن جائحة كورونا المستجد (كوفيد – ١٩) تساهم بقوة الآن في تغير وجه العالم وكذلك طريقة معيشة البشر، من خلال فرضها أشكالاً جديدة للحياة لم نعهدها من قبل، ومن أبرز هذه المتغيرات الحاجه الملحة لاستخدام التكنولوجيا في مجال المدفوعات الرقمية التي أصبحت بديلاً للعملات الورقية، وهو الاتجاه الحديث لطرق الدفع الرقمي في معظم دول العالم، والذي يرتكز كثيراً على البني التحتية الرقمية السريعة وتكنولوجيا إنترنت الأشياء. وتسمح أساليب المدفوعات الالكترونية بمعالجة السداد بطريقة سريعة وسهله، ومنخفضة التكاليف،

ومناسبة مقارنة بالمدفوعات الورقية. لهذا سوف نوضح المفاهيم الأساسية لاقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي في النقاط التالية:

أولاً: المفاهيم الأساسية:

تمكنت ثورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم من تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في العديد من مناحي الحياة، وقد ارتبط تنامي دور الاقتصاد الرقمي مع بزوغ التقنيات الجديدة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، والتي من بينها تقنيات الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء. مما كان له أثر كبير في تطور نظم الدفع والانتقال والتحول بالمدفوعات التقليدية إلى رقمنه المدفوعات.

١ـ الخدمات المالية الرقمية :(Digital Financial Services) هي مجموعة واسعة من الخدمات المالية كالمدفوعات والائتمان والمدخرات والتحويلات والتأمين التي يتم إجراؤها من خلال القنوات الرقمية. والقنوات الرقمية هي شبكة الإنترنت، والهواتف النقالة وأجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع والرقائق والبطاقات الممكنة والأجهزة البيومترية، والأجهزة اللوحية وأي نظام رقمي آخر. وعادة ما تستخدم نماذج الخدمات المالية الرقمية وكلاء آخرين وشبكات وسطاء (طرف ثالث) لتحسين إمكانية الوصول وخفض التكلفة الإجمالية للخدمات[1].

٢ـ مفهوم المدفوعات الإلكترونية: يطلق مفهوم المدفوعات الإلكترونية أو كما يطلق عليه في اللغة الإنجليزية Electronic Payments)) على أنه أحد الطرق الحديثة التي يتم استخدامها في عملية توريد الدفعات النقدية من خلال شبكة الإنترنت لتكون الأداة

---

(١) نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية ٢٠١٩ أفاق عالمية وتوجهات إقليمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة – الاسكوا) ٤/ ٢٠١٩

الناقلة للأموال من حسابات الدافعين أو المشترين إلى حسابات القابضين أو البائعين، أو من خلال توريد هذه المبالغ إلى حسابات بنكية خاصة بمستحقي الدفعات المالية، ولا يقتصر هذا المفهوم على عمليات البيع والشراء فقط، بل إن هناك مجموعة من العمليات المالية التي يمكن أن يتم دفعها أو قبضها إلكترونيًا إلى جانب عمليات البيع والشراء، ومن أبرز هذه العمليات الاستردادات والمدفوعات الضريبية، وأقساط شركات التأمين، وتوزيعات الأرباح على المساهمين، والتحويلات المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية، ومدفوعات القروض، وتحويلات الخصم، إلى غير ذلك من العمليات المالية الأخرى[١].

٣ـ الشمول المالي الرقمي (Digital Financial Inclusion): هو استخدام الخدمات المالية الرقمية وترويجها من أجل تعزيز الشمول المالي، ومن المكونات الأساسية للشمول المالي الرقمي، منصات المعاملات الرقمية، والأجهزة التي يستخدمها بهذه المنصات من أجل إنجاز معاملاته المالية، بالإضافة إلى وكلاء التجزئة الذين يوفرون العميل للاتصال إلكترونيا مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية[٢].

٤ـ مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يعتبر الاقتصاد الرقمي من أهم المصطلحات الاقتصادية التي ظهرت مؤخراً واستحوذت على الاهتمام على الساحة الدولية نظراً لأهميته في تطوير وتقدم العديد من الدول التي سارعت في تطبيقه، مما كان له الأثر الأكبر في نهضتها وتحقيق التنمية والنمو

---

(1) Electronic Payments Network (EPN)", www.investopedia.com, Retrieved 2020-05-19. Edited

(٢) نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية ٢٠١٩ أفاق عالمية وتوجهات إقليمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة – الاسكوا) ٤/ ٢٠١٩.

الاقتصادي فيها. لذلك اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية والرقمية خياراً إستراتيجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال التطور المذهل لتقنية المعلومات والاتصالات[1]. وقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المصطلح بشكل كبير كما يلي:

ـ **من أهم التعريفات التي تناولت الاقتصاد الرقمي** هو تعريفه بأنه:" عبارة عن الاقتصاد القائم

على الانترنت أو اقتصاد الويب"، أو هو عبارة عن " الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية،

الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات الرقمية". كذلك يمكن تعريفه على أنه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والاتصال والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة[2].

ـ **كذلك من التعريفات المتعددة للاقتصاد الرقمي**: ما يشمل التعريف الأساسي الذي يشتمل على الأنشطة الاقتصادية لمنتجي المحتوى الرقمي وسلع وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، والتعريف الضيق، الذي يشتمل إلى جانب الأنشطة المتضمنة في

---

(١) د. محمد جلال غندور، " الاستراتيجية العربية للمعلومات في إطار السياسة المعلوماتية الدولية "، مجلة شؤون عربية، الإدارة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، العدد١٢٤، ص ١٢١-١٢٢.

(٢) د. نيفين حسين، تقرير " الاقتصاد الرقمي في الامارات"، إدارة الدراسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة.

التعريف الأساسي على الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على مدخلات رقمية، فيما يشير التعريف الواسع إلى الأنشطة الاقتصادية المتضمنة وفق التعريفين السابقين إلى جانب الأنشطة الاقتصادية المحفزة بشكل كبير استخدام المدخلات الرقمية، فيما يشمل المجتمع الرقمي أو ما يسمى المنظور الاوسع والأشمل للمجتمع الرقمي الذي يشمل كافة التفاعلات داخل المجتمع المحفزة من خلال الرقمنة(١).

ـ **تعرف منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)**: الاقتصاد الرقمي من خلال مكوناته، وعلى ذلك الأساس أرجعت تقسيم مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى مفهوم ضيق وأخر واسع كما يلي(٢):

ـ **المفهوم الضيق**: يعبر عما يسمى بالقطاع الرقمي، ويشمل البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والقطاعات المنتجة لتقنية المعلومات والاتصالات، وكذلك قطاع السلع والخدمات الرقمية والخدمات المبنية على المنصات الرقمية.

- **أما المفهوم الموسع**: فيشير بصفه عامة إلى استخدام التقنيات الرقمية لأداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويرتبط أكثر بما يسمى الاقتصاد الرقمي، وهو صعب القياس نظراً لأن استخدام التقنيات أو الإلكترونية يشمل كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

ـ **ويرى البعض الأخر أن الاقتصاد الرقمي هو**:" اقتصاد مرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية

---

(١) د. هبه عبد المنعم، د. سفيان قعلول، " نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية "، صندوق النقد العربي، مايو ٢٠١٩، ص ٦.

(٢) التقرير العربي الاقتصادي الموحد ٢٠٢٠، الفصل العاشر: الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية، ص ١٩٣.

للاقتصاد والعلاقات البشرية

ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة"[١].

٥ـ ماهية التحول الرقمي:

يعد التحول الرقمي أو الرقمنة ظاهرة هي الأكثر بروزاً في عالم اليوم، وتحظى باهتمام العديد من دول العالم والمؤسسات وأصحاب المصالح حتى صار حق للعديد من النظريات والتفسيرات وحلبة نقاش بين جميع فئات المجتمع القيادية والعلمية والعملية والأكاديمية بالرغم من تباين خلفياتهم وأهدافهم ومشاربه على المستوى المحلي والدولي.

ـ يعرف التحول الرقمي بأنه: "هو المرحلة الثالثة من تبني التكنولوجيات الرقمية، حيث الكفاءة أو المهارة الرقمية ثم الاستخدام الرقمي ثم التحول الرقمي، فمرحلة التحول تعني أن الاستخدامات الرقمية تمكن بطبيعتها أنواع جديدة من الابتكارات والإبداعات في مجال معين، بدلاً من تعزيز ودعم الطرق التقليدية، إذ يشير مفهوم " التحول الرقمي" إلى " الذهاب غير الورقي" بما يؤثر على كل الأعمال الفردية، وشرائح المجتمع ككل، مثل الحكومة، والاتصالات الجماعية، والفن، والطب، والعلوم[٢].

ـ كما يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه: عملية انتقال القطاعات الحكومية

---

(١) بوشول، فائزة، قطاف ليلي وعماري عمار، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي، مجلة الباحث العدد ٥، ٢٠٠٧، الجزائر.

(٢) د. مصطفي أحمد أمين، التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، مجلة الإدارة التربوية، العدد التاسع عشر - سبتمبر ٢٠١٨.

أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها[١].

٦ـ مفهوم الفساد:

يعتبر الفساد من أهم المشكلات التي تؤرق الحكومات والمؤسسات في كثير من دول العالم، فهو ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة، ولابد من إيجاد الطرق المختلفة للحد منه، لأنه يدل على ضعف مؤسسات الدول، فبمكافحة الفساد نضمن صعود الدولة والمؤسسات بالوتيرة المخطط لها، ذلك لأن الفساد يعتبر سرطان التقدم متى استأصلناه شفي الكيان الكلي للمجتمع، وتتعدد مظاهر الفساد ويشمل أنواع عدة منها، الفساد المالي، والإداري، والأخلاقي، والسياسي، وجميع مظاهر الفساد تمثل عائقاً هاماً للتنمية الاقتصادية، ونشير لبعض تعريفات الفساد بصفه عامة فيما يلي[٢]:

ـ عرف البنك الدولي الفساد بأنه: " شكل من أشكال خيانة الأمانة أو الجريمة يرتكبها شخص أو منظمة يعهد إليها بمركز سلطة، وذلك من أجل الحصول على مزايا غير مشروعة أو إساءة استخدام تلك السلطة لصالح الفرد".

ـ ويعرف معجم أوكسفورد الإنكليزي الفساد بأنه: " انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة". وقد يعنى الفساد: التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة، ويصبح الفساد بمفهومه العام هو التغير من الحالة المثالية إلى حالة دون الحالة المثالية.

---

(١) د. عدنان مصطفي البار، د. خالد على المرحبي، التحول الرقمي كيف ولماذا؟ Digital transformation المدونة، 1/ 12/ 2018
https://www.awforum.org/index.php/ar.

(٢) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki

ـ تتفق معظم القواميس والنظم القانونية على معناه الأساسي: وتبدأ قواميس أكسفورد وميريام–ويبتسر على التوالي، بأنه: **" السلوك المخادع أو الاحتيالي من قبل أولئك الموجودين في السلطة"**. و**" السلوك غير الأمين أو غير القانوني خاصة من جانب ذوي النفوذ "**، وفي تحرك ينسجم تماماً، تأتي المفاهيم الأعمق. حيث يبرز في البداية التحول من النقاء إلى الانحطاط – على سبيل المثال، " الخروج من الأصل أو من النقي أو الصحيح" (انظر ميريام–ويبتسر). ثانياً، وما يتصل بذلك، يأتي المعنى العتيق لـ " الانحلال" و" التعفن " و" التحلل "[1].

ثانياً: أهمية التحول للاقتصاد الرقمي:

نظراً لأهمية التحول للاقتصاد الرقمي، تتجه مصر إلى خلق بيئة رقمية جديدة أساسها التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد القائم على المعرفة، والتقنيات الرقمية، من خلال الاتجاه للاقتصاد الرقمي الذي أصبح ضرورة ملحة لمعظم دول العالم، وقد بدأت مصر بالفعل إلى الاتجاه لرقمنه المدفوعات في مختلف القطاعات سواء الحكومية أو غير الحكومية، ففي عام ٢٠١٧ بادرت مصر إلى إنشاء المجلس القومي للمدفوعات، وذلك في إطار التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي حاليا، بالإضافة إلى إطلاق الحكومة المصرية " استراتيجية التقنيات المالية لعام ٢٠١٩ " خلال فعاليات ملتقي الشباب العربي والأفريقي الذي عقد في أسوان خلال شهر مارس ٢٠١٩ في إطار تشجيع الابتكار واستخدام التقنيات الجديدة في تلبية الاحتياجات المتنوعة، وهو ما يسعى إلى تطبيقه البنك المركزي المصري من خلال هذه الاستراتيجية ، كذلك نجد "

(1)https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-1/key-issues/corruption---baseline- definition.html

رؤية مصر ٢٠٣٠ " قد اشتملت على استراتيجية قوية ومهمة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل بناء مصر الرقمية من خلال التحول إلى الاقتصاد الرقمي والتحول للمدفوعات الرقمية والخدمات الرقمية من خلال التحول المالي الرقمي من أجل بناء وتطوير مجتمع قائم على المعرفة من خلال التقنيات الحديثة، وتعزيز الشمول المالي والاتجاه إلى الاقتصاد الرقمي.

لهذا فقد ظهرت الآثار الواسعة للتحول الرقمي في كافة المجالات، وانعكس ذلك على ازدهار المجتمعات، حيث انعكس هذا الازدهار على كافة مناحي الأنشطة المجتمعية ومجالات الأعمال المختلفة، فهو يؤدي على سبيل المثال(١):

١- تعزيز قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة وتوفريها للمواطنين بجودة أعلى وقدرة على الوصول للمواطن في كل مكان وعلى مدار الساعة، وهو ما يحسن مستوى التفاعل بين المواطنين وحكوماتهم.

٢- ممكن أساسي في أتمتة العمليات والإجراءات، مما يعزز الكفاءة التشغيلية التي تتضمن تقليل تكاليف المعاملات وتخفيض أعباء الموازنات بشكل عام؛ وهذا يؤثر بدوره إيجابيا على الإنتاجية.

٣- ينتج التحول الرقمي آثاراً انعكست على العلاقات الإنسانية والسلوكيات الفردية من خلال تسهيل الاتصالات والمشاركة الاجتماعية، وهو جانب يجب العمل على تعزيز جوانبه الإيجابية وتفادي نتائجه السلبية.

٤- يطلق فرصاً جديدةً لنمو وازدهار مجالات جديدة للمشروعات التجارية، مما يساهم

---

(١) جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.

في خلق وظائف جديدة وتشجيع نماذج ريادة الاعمال.

يساهم الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي للدول ويقوم بدور كبير ومهم في بناء " المجتمعات الذكية " التي تعزز قدرات كافة الجهات داخل المجتمع، وتساعد الحكومات على تحسين أداء خدماتها المقدمة للمواطنين، والحد من عدم تحقيق المساواة، والحد من الفساد ومكافحته من خلال استخدام التقنيات الجديدة. فالتحول إلى الاقتصاد الرقمي يساعد على بناء مجتمع المعلومات من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والتي تساعد على نشر فكرة اقتصاد المعرفة، إضافة إلى أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي أمر بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي، ولهذا يتميز الاقتصاد الرقمي بالعديد من المميزات ومنها ما يلي[1]:

١ - زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي.

٢ - اعتماده على العقول البشرية بشكل رئيسي، أما بقية الأمور الأخرى فتعتبر مساندة له بأكثر من كونها محرك أساسي في الاقتصاد.

٣- يساعد على سهولة اتخاذ القرارات، حيث يمكن من خلال الاقتصاد الرقمي الحصول على كافة المعلومات بسهولة ويسر، وبالتالي تساعد مهارات إدارة المعلومات على الاستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في مختلف الدول.

---

(١) د. نيفين حسين، تقرير " الاقتصاد الرقمي في الامارات"، مرجع سابق.

٤- يعمل على تحسين المراكز التنافسية، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة كالأنترنت في تغيير وتحويل أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري.

المطلب الثاني:
متطلبات تعزيز المدفوعات الرقمية ودفع عجلة التحول الرقمي

تمكين المدفوعات الرقمية ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد بشكل متكامل دائم ومستدام يحقق الغاية من التحول الرقمي، وهدفه الاساسي الذي يعود على المجتمع بالنمو والتنمية، ويصب في مصلحة المواطن ويشعر به. ويلزم لذلك توفير كافة المتطلبات التي تعزز من التمكين الرقمي للمدفوعات الرقمية، وتدفع بعجلة النمو والتحول الرقمي بداية من تعزيز البنية التحتية المؤهلة لتشغيل التكنولوجيا الرقمية الحديثة، التي تحتاجها الحكومة والأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وكافة الجهات والكيانات المعنية، مروراً بالتشريعات التي تهيأ المناخ الدافع للابتكار والتطوير التقني والجاذب للاستثمار، من أجل الوصول إلى الشبكات الرقمية الفاعلة التي تأخذ الاقتصاد إلى التحول الرقمي والتقنيات التكنولوجيا الجديدة، والتي تتمثل في الأسس الرقمية، والحكومة الرقمية، والمواطن الرقمي، والابتكار والابداع، والتي تعتبر أعمدة رئيسية للتحول الرقمي بالإضافة إلى البيئة التشريعية المواتية لذلك، ونذكر منها[1]:

أولاً: الأسس الرقمية:

يتطلب الاقتصاد الرقمي للعديد من المكونات الرئيسية بعد أن أصبح لا ينفصل عن أداء

---

(١) الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، جامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠١٩.

الاقتصاد بشكل عام، فأصبح يلزم له ضرورة توافر المكونات الأساسية للتقنيات الجديدة كالبني التحتية التمكينية مثل شبكات الاتصالات والانترنت، وتوفير التمويل اللازم، إضافة إلى المهارات الرقمية، وتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال دمج الفئات الاجتماعية في استخدام الأنظمة البنكية الالكترونية لتحقيق مفهوم الشمول المالي الرقمي، ونشير إلى هذه الأسس بإيجاز في النقاط التالية:

١ـ البنية التحتية الرقمية:

تعد البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المرتبطة بها والمتمثلة في الهواتف الإنترنت وغيرها، عنصر أساسي وضروري للتعامل مع مجتمع المعلومات والتحول الرقمي والمشاركة فيه، فالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات هي الإطار المتكامل الذي تعمل عليه الشبكات الرقمية، وتتضمن هذه البنية الأساسية مراكز البيانات وأجهزة الحاسوب وشبكات الحاسوب وأجهزة إدارة قواعد البيانات وأي نظام للوائح التنظيمية. فالشركات والأفراد بحاجه إلى الوصول الموثوق والمتاح إلى شبكات البيانات والاتصالات والخدمات الرقمية للاستفادة من الفرص الرقمية التي تتيحها التقنيات الجديدة، تشمل شبكات وخدمات النطاق العريض الفعالة والموثوقة والمتاحة على نطاق واسع، والأجهزة، والبيانات والبرمجيات المختلفة، وهذا كله يتطلب استثمارات كافية في البني التحتية الرقمية وفتح الباب للمنافسة في توفير الشبكات والخدمات عالية السرعة للحصول على أفضل جودة بأسعار أقل، وفي إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشير مصطلح البنية التحتية إلى توفر المتطلبات الضرورة والأساسية، مثل الأجهزة والمعدات الحديثة، ووسائل الاتصال السريعة والكفؤة، والتي تتسم بعدد من الخصائص الأساسية كالتطوير

والتجديد المستمر لها، والذي يستلزم ضخ الكثير من الأموال الاستثمارات في تحقيق البنية التحتية الرقمية لمواكبة التطورات العالمية حتى تكون بيئة خصبة لنجاح التحول إلى الاقتصاد الرقمي في مصر والدول النامية والعربية، فلابد من توفير المنصات والأسس التي تجهز تطبيقات الحوسبة، وخدمات الاتصالات، وخدمات إدارة تكنولوجيا المعلومات والتدريب عليها، وخدمات إدارة البيانات، وخدمات البحث والتطوير، وخدمات إدارة التسهيلات المالية، فوجود بنية تحتية جيدة يؤدي لتحقيق المدفوعات الرقمية، ودفع عجلة التحول الرقمي. ويوضح لنا الشكل التالي البنية التحتية الرقمية ومنظومة أعمال الطاقة.

شكل رقم (١)

البنية التحتية الرقمية ومنظومة أعمال الطاقة

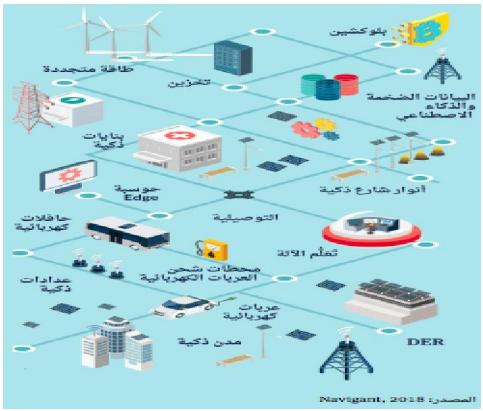

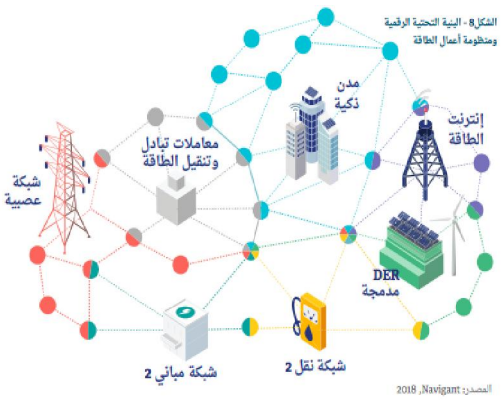

المصدر: https://dubaipolicyreview.ae/ar

ـ إنترنت النطاق العريض كأساس للاقتصاد الرقمي[١]:

(١) كارلو ماريا روسو تو، منى فريد بدران، ما تحديات تحقيق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، من وجهة السياسات؟ https://dubaipolicyreview.ae/ar

يعتبر الانترنت من أهم عناصر البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، حيث يعد انتشار إنترنت النطاق العريض عبر الأجهزة الخليوية في أقل معدلاته بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذا ما تم مقارنته بمناطق أخرى في العالم، بما يشمل الأسواق الجديدة في جنوب ووسط آسيا. كذلك نجد أن تواضع الجودة يعد مشكلة قائمة لها تأثيرها على عملية التحول الرقمي، وهذه المؤشرات تظهر دينامية تنافسية جيدة فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت عبر الأجهزة الخلوية، وهي الشريحة الوحيدة في سلسلة القيمة لسوق النطاق العريض، التي تبقى المنافسة مفتوحة فيها في أغلب أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن ورغم أن المنافسة أدت إلى توسعٍ جيد ومعقول لخدمات الاتصالات الصوتية الأساسية، فإن نقص الاستثمار في البنية التحتية للشبكات وعدم استخدام البنية التحتية المبنية بالفعل من قبل أطراف أخرى في السوق بخلاف الطرف الذي شيدها، هي عوامل سوف تحد من النمو في المستقبل، فتطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالمنصات الرقمية، كالدفع الإلكتروني، مهمة بدورها لتنمية الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

والتي تحتاج شبكات الجيل الرابع والجيل الخامس، والشكل التالي يوضح لنا انتشار انترنت النطاق العريض الخاص بشبكات الهواتف الخالية وسرعاته في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما يلي:

شكل (٢) انتشار انترنت النطاق العريض وسرعاته في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: https://dubaipolicyreview.ae/ar

٢ـ توفير التمويل ورأس المال الضروري:

يعد توفير التمويل اللازم لتعزيز البنية التحتية الرقمية أمر ضروري ومهم، حيث سلطت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة التي سببتها جائحة كورنا (كوفيد-١٩) الضوء على الدور الذي يلعبه التمويل الرقمي في توفير الإغاثة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، ودعم الأعمال التجارية وحماية فرص العمل وسبل العيش. جاء ذلك في تقرير أممي جديد، صدر بعنوان " أموال الشعوب: تسخير الرقمنة من أجل تمويل مستقبل مستدام" ويوضح التقرير، الذي أعدته فرقة عمل الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالتمويل الرقمي، كيفية تسخير التمويل الرقمي بطرق تمكن المواطنين كدافعي ضرائب ومستثمرين من تصور تحول رقمي واسع النطاق يجعل أموالهم موائمة لاحتياجاتهم، وهو ما تشير إليه أهداف التنمية المستدامة في مجملها[1]. لهذا يلزم توفير رأس المال اللازم لتنفيذ وإعداد متطلبات البني التحتية والمشروعات الرقمية الضرورية التي يحتاجها التحول الرقمي، من خلال تخصيص الموازنات المالية لمشروعات يتم

(١) التمويل الرقمي: شريان حياة بالنسبة لملايين الأشخاص خلال أزمة كوفيد-١٩.
https://news.un.org/ar/story/2020/08/1060352

التخطيط لها من أجل تحقيق أهداف محددة بنتائج قابلة للقياس، وهو ما يتطلب من الشركات والحكومات العمل على تخصيص الميزانيات المناسبة لتطبيق وتحديث التقنيات الرقمية وجني مكاسبها المرجوة منها، والوصول لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تسهل تطوير الأنشطة المختلفة.

٣ـ المهارات الرقمية:

يتطلب الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الرقمية مجموعة واسعة من المعارف والمهارات والخبرات والقدرات من المتخصصين على استخدام الأجهزة والتقنيات الرقمية بشكل كفؤ ومفيد، بحيث تمكن الأفراد من إدارة المحتوى الرقمي، ومشاركته بشكل فعال ومبدع يؤدي إلى زيادة الدقة والكفاءة والجودة والانتاجية في كل أنشطة الحياة العامة والعملية، وتعد أحد أساسيات التحول لبناء الاقتصاد الرقمي هذه المهارات والتي تتفاعل مع التكنولوجيا المتاحة وتسمح بأتمتة المهام الروتينية، وتأهيل قدرات العمال ليصبحوا أكثر إنتاجية. ويمكن للتكنولوجيا نفسها أن تلعب دوراً في تشكيل ثلاثة أنواع من المهارات المطلوبة في الاقتصاد الحديث ومنها: المهارات المعرفية والاساسية كالكتابة والمهارات المعرفية العليا، بالإضافة إلى بعض المهارات الاجتماعية والسلوكية، والمهارات التقنية والتكنولوجية التي يتم تقديمها خلال مراحل ما بعد الدراسة أو من خلال اكتسابها في الوظيفة، بالإضافة إلى المهارات المتعلقة بمهن محددة كالهندسة أو أحد تخصصات تكنولوجيا المعلومات.

٤ـ الشمول المالي والتقني:

أحدثت التكنولوجيا الرقمية على مستوى العالم تحولا كبيراً في خريطة الأنظمة المالية، فطبقاً

لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي العام ٢٠١٧، فأصبح هناك حاجه لدمج العديد من الفئات الاجتماعية التي ظلت تقليديا وتاريخيا بعيدة عن التقنية وعن استخدام الأنظمة البنكية والضرورية لتحقيق مفهوم الشمول المالي، وهو ما يستدعي توفير كل من الحوافز المادية الجاذبة للأفراد، والأطر القانونية المشجعة على الانضواء تحت مظلة الشمول المالي، تحت مظلة الشمول الرقمي، لأن المواطن يحتاج للشعور بالاطمئنان لهذه الوسائل وهو ما يحتم تطبيق معايير عالية من الشفافية والحفاظ على حقوق المستخدم.

ثانياً- الحكومة الرقمية:

تقديم الخدمات الحكومية بطريقة رقمية سيوفر التعامل مع متطلبات المواطنين، ويحقق العديد من الفوائد والتحسينات في قدرة الحكومة واستطاعتها على توفير خدماتها على مدار الساعة بدون توقف طيلة الأسبوع. فالرقمنة تساعد في تحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي، وبالتالي الحد من مشكلات الفساد والبيروقراطية وزيادة حجم الثقة الشعبية في أداء الحكومة. بالإضافة إلى أن الحكومة الرقمية والتحول الرقمي سيوفر قدراً هائلاً من الفوائد لكافة الاعمال التجارية، وتقديم قيمة مضافة للعملاء، وتحسين كفاءة العمليات وترشيد التكاليف، والقدرة على التمكن من إنشاء قاعدة أوسع من العملاء عن طريق دخول أسواق جديدة. لذلك يجب توسيع نطاق الدعم ليشمل كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجهم في برامج الحكومة الرقمية والتحول الرقمي نظراً لدورهم الأساسي في الاقتصاد الرقمي كونهم قاعدة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة.

ثالثاً ـ الابداع والابتكار الرقمي:

يعد الابداع والابتكار من الابعاد الهامة والضرورية للتحول الرقمي والتقنيات الحديثة، فالإبداع والابتكار ضروري كمحفز للتحول الرقمي والاقتصادات الرقمية، حيث تساهم التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الابعاد، والبيانات الضخمة في خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة في كثير من الصناعات ويمكنها تغيير وبشكل كبير الطريقة التي تعمل بها قطاعات الاعمال بكافة أنواعها لتنعكس على الاقتصاد الوطني بالنمو والتقدم وتحقيق التنمية الاقتصادية. فالإبداع يوظف الابتكار باستخدام تقنيات التحول الرقمي بطريقة تجارية، والعمل على بناء الخدمات القائمة على تقنيات التحول الرقمي الحديثة، كتطبيقات الجوال، والتجارة الالكترونية، والمنصات الرقمية، والمحتوى المعرفي، والجدول التالي يوضح لنا تصنيف أهم الدول العربية على مؤشر الابتكار ٢٠٢٠، وكذلك المحاور التي حققت فيها الدولة تقدما في المؤشر.

جدول رقم (١)

تصنيف أهم الدول العربية على مؤشر الابتكار٢٠٢٠

تصنيف أهم الدول العربية على مؤشر الابتكار 2020		
الترتيب على المؤشر عالمياً	الدولة	قيمة التغير في المرتبة
34	الإمارات	+2
65	تونس	+5
66	السعودية	+2
75	المغرب	-1
78	الكويت	-18
79	البحرين	-1
81	الأردن	+5

المحاور التي حققت فيها الدولة تقدماً في المؤشر			
المحور	المرتبة في 2019	المرتبة في 2020	مقدار التقدم
رأس المال البشري والبحوث	17	18	1 مرتبة
البنية التحتية	17	21	4 مراتب
تطور الأسواق	30	34	4 مراتب
تطور الأعمال التجارية	22	30	8 مراتب
المخرجات الإبداعية	34	50	16 مرتبة

المصدر: https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-09-04-1.3951898

يتضح لنا من الجدول السابق أن دولة الامارات العربية نجحت في ترسيخ موقعها بين

أبرز مراكز الابتكار على مستوى العالم. واحتفظت الامارات طبقا لمؤشر الابتكار العالمي ٢٠٢٠ بمركز الصدارة على مستوى الدول العربية وذلك للعام الخامس على التوالي. كما نجحت في التقدم مرتبتين على التصنيف العام للمؤشر، مرتقيه إلى المركز ٣٤ عالمياً.

رابعاً- تنمية العنصر البشري (المواطن الرقمي):

تعزز التكنولوجيا الرقمية نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات الأقل اقتدارا والأقليات حيث إن اكتساب المهارات الرقمية الأساسية سيؤدي إلى تمكين الجميع من اغتنام الفرص التي تقدمها التكنولوجيا من أجل حياة أكثر جودة وموثوقية، فتنمية العنصر البشري رقمياً بالمهارات التكنولوجية الجديدة مهمه جداً في التحول الرقمي، فالعنصر البشري المؤهل والقادر على استخدام المهارات والبيانات التكنولوجية الجديدة يساعد على سرعة التحول الرقمي، لأنه يشكل قوة دافعه للتحولات الالكترونية في مختلف القطاعات. فالمواطنة الرقمية تتيح لأي مواطن أن يصبح منتجاً للثقافة، بحيث تسهل عليه أن ينوع من مدخلاته الإبداعية الشخصية باستعمال التكنولوجيات الرقمية الحديثة.

المبحث الثاني:
مستقبل المدفوعات الرقمية ودورها في الاقتصاد المصري

تمهيد وتقسيم:

اتجهت مصر إلى تعزيز دور اقتصاد المدفوعات الرقمية في الاقتصاد المصري، وذلك من خلال إنشاء المجلس القومي للمدفوعات في مصر كخطوة مهمة نحو اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي في الاقتصاد المصري، حيث أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسته، ويختص هذا المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية للدفع بدلاً عنه، إضافة إلى التطوير بنظم الدفع القومية وأطر الاشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نظم آمنة وذات كفاءة وفاعلية والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، إلى جانب ضم القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي وتخفيض تكلفة انتقال الاموال وزيادة المتحصلات الضريبية، وكذلك حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع وتحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها[1].

لذلك سوف نعالج في هذا المبحث مستقبل المدفوعات الرقمية ودورها في الاقتصاد المصري من خلال عرض دور المدفوعات الرقمية في صناعة الشمول المالي في مطلب أول، ثم نتبعه بتناول دور المدفوعات الرقمية في الحد من الفساد في الاقتصاد المصري في مطلب ثاني، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: دور المدفوعات الرقمية في صناعة الشمول المالي

---

(1) https://gate.ahram.org.eg/daily/News/579076.aspx

المطلب الثاني: دور المدفوعات الرقمية في الحد من الفساد في الاقتصاد المصري

المطلب الأول:
دور المدفوعات الرقمية في صناعة الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي نظراً لأهميته من أهم موجبات استقرار النظام المالي، ودعم كافة الشرائح الفقيرة داخل المجتمع، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة والمنافسة وأهداف التنمية المستدامة. لهذا تشير التجارب العالمية في الشمول المالي أن تبني التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الرقمية يساعد على نشر وتيسير الخدمات المالية والعمل على تخفيض تكلفة تقديمها للأفراد، وهو ما يعزز من الشمول المالي في الدولة في ظل التحول الرقمي والمدفوعات المالية الرقمية، كذلك يؤدي إلى توسيع الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الجديدة في المجال المالي الرقمي.

تطور التكنولوجيا الرقمية قد لعب دوراً بارزاً في تسريع عجلة التحول الرقمي والشمول المالي، مما دفع مصر وغيرها من الدول إلى الاتجاه نحو ترسيخ مفهوم الشمول المالي من خلال خططها التنموية، ذلك نظراً لما يقدمه قطاع الشمول المالي في مجال المدفوعات والخدمات المالية ومنتجاتها المختلفة، وهو ما يتحقق في المنافسة وينعكس على النمو الاقتصادي، ويعزز الاستقرار المالي. لهذا سوف نوضح دور المدفوعات الرقمية في صناعة الشمول المالي في النقاط التالية:

أولاً: ماهية الشمول المالي وأهميته:

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة والتي تطورت تطوراً كبيراً في الفترة الأخيرة في إطار الثورة الصناعية الرابعة كالذكاء الصناعي والبيانات الكبيرة، من توسيع المؤسسات المالية من نطاق خدماتها المالية إلى الفئات غير

المشمولة مالياً سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، مما يساعد على تخفيض قيمة الخدمات المقدمة وتحسين أدائها وكفاءتها، من خلال رقمنه المدفوعات.

١ـ ماهية الشمول المالي:

ـ يعرف البنك الدولي الشمول المالي: في تقريره عام ٢٠١٤ تحت عنوان" تقرير التنمية المالية العالمي" على أنه: " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية". وحسب تقرير صندوق النقد العربي المشترك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير ٢٠١٧ تحت عنوان" قياس الشمول المالي العربي" إلى: " تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعه من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية(مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين ...الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعه متنوعه من مقدم الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" [(١)].

ـ الشمول المالي الرقمي: يشير إلى القدرة على الوصول من خلال التكنولوجيا الرقمية للخدمات المالية الرسمية واستخدمها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، ويتم تقديمها بطريقه مسؤولة ومستدامه وبتكلفه مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم. ويجب كذلك أن تمثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما يشكل مكافحة غسل

---

(١) د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد ٠٤/ العدد ١ (٢٠١٩) ص ١٠٦.

الأموال، وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية[١].

٢ـ أهمية الشمول المالي:

تؤكد الدراسات والتجارب الدولية على وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ويساهم في النمو الاقتصادي، كإتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يساعد ويدعم النمو الاقتصادي. فالشمول المالي يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفئات المختلفة من محدودي الدخل والفقراء والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. من أجل تحقيق المصلحة العامة وتوفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل تكلفة كالمدفوعات الرقمية. لذلك ترجع أهمية الشمول المالي إلى العديد من المجالات التي يجب أن يتناولها[٢] ونذكر منها:

- تحقيق منافع كبيرة من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها، وبالتالي تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل مما يؤدي للحد من الفقر.
- يحقق الشمول المالي منافع إنمائية عديدة، لا سيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر بطاقات الدفع، وعبر الهواتف المحمولة، وغيرها من

---

(١) د. الوليد طلحة، صبري الفران، الشمول المالي الرقمي، موجز سياسات: العدد السابع عشر ديسمبر ٢٠٢٠، صندوق النقد العربي، ص ١.

(٢) جامع ياسر، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الاردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الاردن، العدد ٠٢، ٢٠١٤.

تطبيقات التكنولوجيا المالية الحديثة.

- الخدمات المالية تساعد الناس على تراكم المدخرات وزيادة الانفاق على الضروريات.
- تحول الحكومات من أنظمة المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية يمكنها من الحد من الفساد وتقليله إلى درجة كبيرة، ويحسن مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات وتحقيق العدالة.
- يساعد على ضم الطبقات المهمشة وأصحاب المهن الحرة، والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى الاقتصاد الرسمي وتحقيق النمو الاقتصادي.
- يؤدي إلى رفع التصنيف الائتماني للدولة.
- يحافظ الشمول المالي في ظل جائحة كورنا، على الصحة العامة للمواطنين، من خلال منع تداول العملات الورقية والمعدنية التي قد تحمل بعض الميكروبات لكثرة تداولها.

ثانياً: المدفوعات الرقمية تساهم في تعزيز الشمول المالي:

يشهد العالم طفرة تكنولوجية كبيرة ساعدت على التحول الرقمي الذي يحدث مؤخراً في كثير من دول العالم، ونرى أنه نتيجة لانتشار جائحة كورنا المستجد (كوفيد-١٩) والذي ضرب العالم في الربع الأول من العام ٢٠٢٠، وجعل أنظمة المدفوعات الرقمية اليوم أكثر أهمية، وذلك نظراً لتزايد أعداد المستهلكين الذين يتسوقون من خلال أسواق التجارة الالكترونية عبر الإنترنت والقنوات الرقمية المختلفة. وقد ساهمت جائحة كورونا في ازدهار تقنية الدفع الحديثة بدون تلامس بواسطة أجهزة الجوال كما ساهمت أنظمة الدفع غير التلامسية في زيادة استخدام بطاقات الدفع والبطاقات البنكية وتطبيقات الدفع، الأمر الذي ساهم في تحسين تجربة المستهلكين وتحقيق الطمأنينة لهم بالإضافة إلى السرعة، والثقة والأمان.

يهدف الشمول المالي إلى تضمين جميع فئات المجتمع المختلفة في النظام المالي الرسمي واليوم أصبح التحول الرقمي يقوم بتسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية مما يساعد على إخراج الناس من الفقر، وقد أصبحت التقنيات المالية الرقمية ألية من أليات تعزيز الشمول المالي الذي يقوم بإتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص لكي يقوموا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة والحصول على دخل ثابت، وكذلك المؤسسات التي تعمل في هذا المجال لا تقوم فقط بتوفير الفرص المالية، بل أيضاً تسعى لتثقيف الناس حول كيفية إدارة الائتمان وتطوير أعمالهم.

١ـ مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي الرقمي:

تتجه معظم دول العالم في الوقت الحالي إلى تعزيز الشمول المالي، ومنها دول مجموعة العشرين، حيث اعتمدت دول مجموعة العشرين في اجتماعها في تشينغدوا- الصين تموز من العام ٢٠١٦، مجموعه من المبادئ لتعزيز الشمول المالي من خلال الاستفادة من الإمكانات الضخمة التي تتيحها التكنولوجيا الالكترونية إلى جانب الإشراف الفعال للمساهمة في إغلاق الفجوات المتبقية في الشمول المالي، هذه المبادئ هي، الترويج الالكتروني للشمول المالي، موازنة الابتكار والمخاطر الالكترونية لتحقيق الشمول المالي، التمكين القانوني والتنظيمي، توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية، تسهيل وصول العميل للخدمات المالية الرقمية، تعزيز الثقافة المالية والمعرفة الإلكترونية، إنشاء مسؤول الكتروني لحماية الممارسات المالية للمستهلكين، متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمية، ونتناول البعض من هذه المبادئْ

بالشرح كما يلي[1]:

أ- الترويج الإلكتروني للشمول المالي.

يعد الترويج الالكتروني للشمول المالي أحد أهم المبادئ التي اعتمدتها مجموعة العشرين في اجتماعها في الصين، حيث يتم تعزيز الخدمات المالية الالكترونية، والترويج لاستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى المستبعدين مالياً والمحرومين من الخدمات المختلفة والمنتجات المالية وذلك لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل، ويتحقق ذلك من خلال استراتيجية وطنية واضحة الرؤية، كخطوة عمل ملموسة يتم تقيمها ومتابعتها بشكل جيد لتحقيق الشمول المالي الرقمي.

ب- توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية.

تساهم البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي الرقمي، باعتبارها أحد المبادئ التي اعتمدتها مجموعة العشرين في اجتماعها في الصين، فتوافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يساهم في تقديم خدمات مالية رقمية أمنة، ومنخفضة التكلفة إلى مختلف المناطق الجغرافية، لا سيما المناطق الريفية التي تعاني من نقص شديد في الخدمات، ونجد أن كلا من القطاع العام والخاص في اعتمادهم على الشبكات الالكترونية لتقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والاتصالات والخدمات المالية يتطلب وجود بنية تحتية جيدة لذلك يلزم الاهتمام بتوفير البينة التحتية القادرة على ذلك، والتوزيع في مجال المدفوعات الأمنة، والفعالة التي يمكن الوصول إليها على أوسع نطاق.

---

(١) بوزانه أيمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي – تجربة كينيا نموذجا، ص ٥ وما بعدها.

ج- تعزيز الثقافة المالية والمعرفة الإلكترونية:

تعتبر الثقافة المالية والمعرفة الالكترونية من الأمور الهامة والضرورية من أجل اتخاذ القرارات المالية الصحيحة والسليمة، فالأمية المالية لا زالت تشكل عائق أمام واضعي السياسات، ومقدمي الخدمات في سعيهم نحو توسيع دائرة الخدمات المالية للفئات المهمشة والمستبعدة ماليا، لهذا يلزم العمل والسعي على دعم البرامج التي تعزز من المعرفة الالكترونية، والمالية المختلفة حتى يستطيع المستثمر، والمثقف من تنويع استثماراته في قطاعات ومجالات مختلفة من أجل تحقيق هدف تقليل أخطار الائتمان.

د- تسهيل وصول العميل للخدمات المالية الرقمية:

يعد كذلك أحد أهم المبادئ التي اعتمدتها مجموعة العشرين في اجتماعها في الصين، تسهيل وصول العميل للخدمات المالية الرقمية، حيث نجد أن تسهيل الوصول على الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير أنظمة وبيانات هوية العملاء يساهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي، وذلك من خلال إمكانية الوصول اليها بأسعار مقبولة تلبي احتياجات متعددة وتساعد على تقليل مستويات المخاطر، وبالتالي تحقيق الشمول المالي الرقمي.

٢- التحول الرقمي في مصر والشمول المالي:

تسعى مصر جاهده نحو التحول الرقمي من خلال تطلعها لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية بلا من المدفوعات النقدية، وتعمل بخطى ثابته على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي. فالشمول المالي يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة، من أجل تطوير الخدمات التي تقدمها المؤسسات

المالية للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة داخل الدولة، والعمل على انخفاض معدلات الفقر من خلال احتواء الشرائح المهمشة بالمجتمع وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وهذا واضح في " رؤية مصر ٢٠٣٠ " التي تبنتها وزارة التخطيط، وكذلك البنك المركزي المصري الذي يقوم بالإشراف على نظام الدفع وأنظمة الدفع لتحقيق الاستقرار المالي، والاتجاه للتحول للاقتصاد الرقمي غير النقدي[1].

٣ـ التكنولوجيا الرقمية تزيد الشمول المالي:

تؤدي التكنولوجيا الرقمية الجديدة إلى زيادة الشمول المالي، فالتكنولوجيا الرقمية الحديثة تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الشمول المالي فقد قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام ٢٠١١، رؤى وأفكار حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات. حيث يتميز إصدار عام ٢٠١٧ لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل أعداد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدمها بصورة أكبر. لهذا لابد من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية فهي لا تكفي وحدها لدعم وزيادة الشمول المالي، بل يلزم أن يتوافر نظام مدفوعات على درجة كبيرة من التطور، إضافة إلى بنية تحتية مادية جيدة ولوائح وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين. فنجد امتلاك هاتف محمول بسيط يساعد في إمكانية توسيع نطاق

---

(١) د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد٠٤/ العدد: ٠١ (٢٠١٩)، ص ١٠٤-١٢٩.

الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية، واتصاله بالأنترنت سيؤدي إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة للحصول على الخدمات وفي خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية وهو ما تؤديه التكنولوجيا الرقمية وزيادة يسر تكلفتها[1].

شكل رقم (٣)

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19

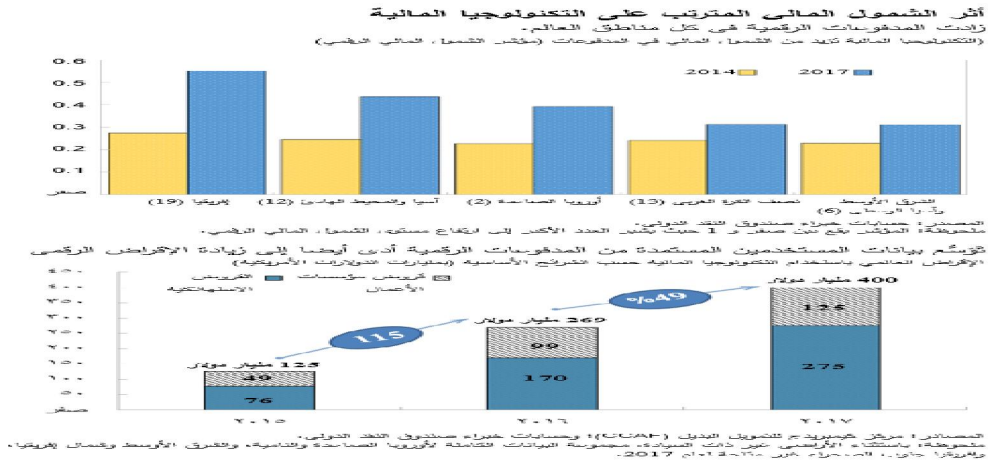

٤ـ المبادرات المصرية للتحول للاقتصاد غير النقدي ودعم الشمول المالي:

تتطلع مصر إلى مرحلة جديدة للحاق بقطار التقدم والتحول الرقمي، وتسعى من خلالها إلى التحول للاقتصاد الرقمي نظراً للتحولات الكبيرة في الاقتصاد العالمي، ومنها المتغيرات التكنولوجية الحالية والمستقبلية، ولعل من أهمها التكنولوجيا الرقمية في مجال المدفوعات غير النقدية والعملات الرقمية. بل أصبحت معظم دول العالم تتجه نحو المدن الذكية، وهو ما تسعى إلية مصر بقوة من خلال عاصمتها الإدارية الجديدة

---

(١) د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق.

والتحول الرقمي والشمول المالي، وهناك كثير من المبادرات المصرية التي تسعى للتحول للاقتصاد غير النقدي نذكر منها[١]:

أ- مشروع الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومي:

تنامي المدفوعات غير النقدية في الفترة الأخيرة وازداد الأمر بعد تعرض العالم لجائحة كورنا والتي دفعت معظم دول العالم للإسراع والاتجاه نحو المدفوعات الرقمية، ولهذا تتجه مصر إلى المدفوعات الرقمية، حيث يمثل مشروع الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومي مشروعا مشتركا بين البنك المصري طبقا للبنك المركزي المصري ووزارة المالية، ويهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية. وتنفيذاً لذلك قامت وزارة المالية بالخطة التي وضعتها لصرف رواتب جميع الموظفين العاملين بالدولة إلكترونيا من خلال بطاقات الصراف الآلي وقد ضم في البداية حوالي ٥.٢ مليون موظف. ويساعد مثل هذا النظام في التحول إلى الاقتصاد غير النقدي على الرغم من ارتفاع عدد الأشخاص غير الحائزين على حسابات بنكية، فالموظفون الصادر لهم بطاقات المرتبات وفقا لهذا النظام لهم الحق في الانتفاع من الخدمات التي تقدمها البنوك المصدرة للبطاقات "فلهم أن يحصلوا على كروت الائتمان والقروض" هذا بالإضافة إلى تمكينهم من استخدام الكرت في شراء السلع باستخدامها ككروت خصم، وسيعد ذلك نمواً ضخماً في عدد الأشخاص الحائزين على حسابات بنكية حيث يبلغ عدد موظفي وحدات الجهاز الإداري بالدولة حوالي ٧ مليون موظف.

---

(١) مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، ٢٠١٦، برعاية CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر.

بـ خدمة فوري للمدفوعات الإلكترونية في مصر[١]:

تعد شركة فوري إحدى الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مصر. وتوفر الشركة شبكة مدفوعات إلكترونية من خلال أكثر من ٥٠ ألف موقع لتسهيل دفع فواتير الهاتف والمرافق مثل الكهرباء والمياه وتذاكر السفر وأقساط التأمين والتبرعات وذلك كله عن طريق قنوات متنوعة.

وأصبحت خدمة فوري للمدفوعات الالكترونية هي إحدى منصات التحول الرقمي في المدفوعات الرقمية بمصر. فهي الآن تقوم بتنفيذ أكثر من ٠٦٩،٣ مليون عملية مالية يومياً من الخدمات المالية للأفراد والشركات خلال قنوات متعددة وأكثر من ٢٢٥٫٠٠٠ موقع. وتعد من أهم الطرق الآمنة والسهلة لدفع الفواتير عن طريق قنوات متنوعة هذه القنوات تشمل ماكينات الصراف الآلي، والمحافظ الإلكترونية، والمنافذ التجارية، بالإضافة للدفع عن طريق الإنترنت، بل أصبحت تشمل شبكة المنافذ التجارية لفوري محلات البقالة الصغيرة والصيدليات والمكتبات ومكاتب البريد، وكل منها مجهز بماكينات نقطة البيع المماثلة لماكينات الدفع الخاصة ببطاقات الائتمان البنكية[٢].

---

(١) فوري، هي شركة لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية " شركة مساهمة مصرية" تم تأسيسها عام ٢٠٠٨ بدعم من كبار المستثمرين مثل شركة راية القابضة وصندوق دعم التكنولوجيا والبنك العربي الافريقي الدولي وبنك اتش اس بي سي وبنك الاسكندرية والمؤسسة الدولية للتعاون.

(2) https://fawry.com/about-us/?lang=ar

شكل رقم (٤)
التوسع في الخدمات

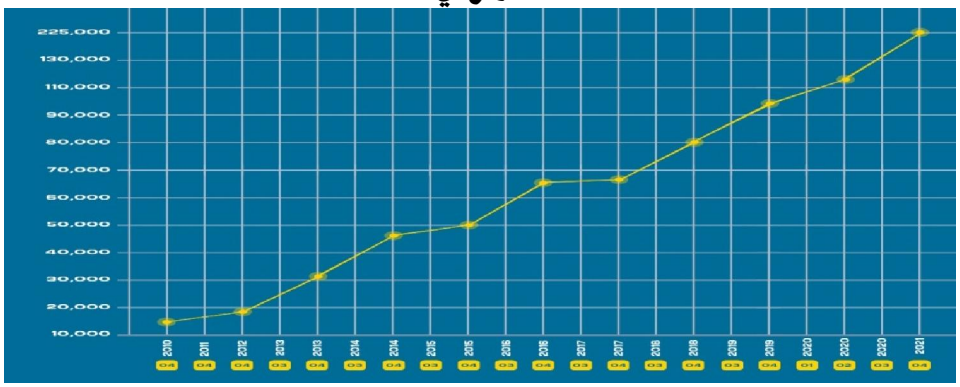

المصدر: موقع شركة فوري. https://fawry.com/about-us/?lang=ar

ج- أمان للدفع الالكتروني:

تعد أمان إحدى شركات راية القابضة، وهي شركة التكنولوجيا المالية ((FINTECH تهدف لأن تصبح شركة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية في السوق وبين كل منافسيها، وتعمل شركة أمان على إنشاء مجتمع بدون أوراق نقدية يساعد على الوصول لشمول مالي كامل للفئات غير القادرة على الحصول على خدمات مالية. حيث تسعى شركة أمان للدفع الإلكتروني من أجل تقديم حياة أفضل للمواطنين من خلال الخدمات المالية السهلة والمتاحة للجميع، لتوفير الوقت والجهد، فهي أسهل وأسرع طرق الدفع الالكتروني في مصر[1].

(1) http://epayments.aman.eg/gas-bills-ar

شكل رقم (٥)
أمان للدفع الالكتروني

المصدر: موقع أمان. / http://epayments.aman.eg/gas-bills-ar

د- مصاري للدفع الإلكتروني في مصر:

تعد خدمة مصاري أحد خدمات الدفع الذكية وهي من الخدمات المالية الشهيرة في الوقت الحالي وقد تم تأسيس مصاري للمدفوعات الإلكترونية في ٢٠١٠، وهي واحدة من الشركات الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني في مصر، وركزت في خدماتها على الاهتمام بالعملاء غير المصرفيين. وتقدم مصاري للمواطنين المصريين، والجهات الحكومية، والشركات، العديد من خدمات الدفع الالكتروني سواء لشركات الاتصالات أو للعديد من الخدمات الحكومية المختلفة مثل مدفوعات " فواتير الغاز والكهرباء والمياه "، والخدمات المصرفية، وخدمات محافظ المحمول. ويمتلك صندوق ابتكار نحو ٤٨.٨٪ من شركة مصاري، بعد أن رفع حصته فيها مؤخرا بنسبة ١٠٪. وتمتلك مصاري حالياً نحو ٧٠ ألف نقطة بيع، ويمكن للعملاء استخدام مصاري عن طريق موقعها الالكتروني أو من خلال تطبيقات الهاتف المحمول[1].

(1)https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2020/10/1/1884538

شكل رقم (٦)

خدمة مصاري للدفع الذكي

المصدر: https://abukabir.fawrye.com/2018/06/emasary.html

هـ مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة:

تسعى مصر في طريقها للتحول الرقمي ودعم اتجاه الدولة في الشمول المالي والتحول للمجتمع غير النقدي، للاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. حيث أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية في عام ٢٠١٣ عن إطلاق مشروع " فلوس" والذي يتمثل في بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وذلك بالمشاركة لشركة اتصالات مع شركة ماستر كارد والبنك الأهلي المصري، وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي. حيث كانوا هم أول من بدأ في تقديم هذه الخدمة، والتي أتاحت للمشتركين لدى شركة اتصالات استخدام المحمول في إجراء عمليات الدفع والتحويل للأموال بطريقة أمنة بين مستخدمي الشبكة الواحدة. وتعد أول مبادرة لاستخدام الهاتف المحمول في تحويل الأموال وتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. بعد ذلك قامت شركة فودافون

بالمشاركة مع بنك الإسكان والتعمير وموبينيل بالمشاركة مع بنك الإمارات دبي الوطني بتبني مشروع التعاملات المالية عبر الهاتف المحمول[١].

وتنفيذاً لاستراتيجية المجلس القومي للمدفوعات وكذلك استراتيجية الحكومة المصرية للتحول نحو مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد ودعم استراتيجية الشمول المالي". وافق البنك المركزي المصري على منح تراخيص تسمح للتجار بقبول المدفوعات اللاتلامسية من الهواتف المحمولة لعملائهم. حيث إنها تقنية تكنولوجية جديدة تسمح للتجار بقبول مدفوعات البطاقات مباشرة على هواتفهم أو أجهزتهم دون الحاجة إلى أي أجهزة ملحقة إضافية[٢].

و- منصات مصر الأساسية للتحول الرقمي:

تتجه زارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخطة استراتيجية للتحول الرقمي للدولة المصرية حددت بنية أساسية من ٧ منصات إلكترونية وهي منصة المحتوى والبوابات، منصة المدفوعات، منصة إدارة أملاك الدولة، منصة البيانات الجغرافية، منصة الموظف الحديث، منصة الميكنة والخدمات، منصة البيانات، وقد تضمنت تلك الاستراتيجية تنفيذ مشروع قواعد البيانات القومية المُتكاملة، والذى يهدف إلى بناء ملف الاستحقاق للمواطنين، وتيسير عمليات تبادل المعلومات والبيانات، وتقديم خدمات مميزة إلي " الدولة، والمواطن، والمستثمر" من خلال قنوات فاعلة ومتعددة، وبناء الملف الموحد

---

(١) د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق.

(٢) مصر تسمح بالمدفوعات اللاتلامسية عبر الهواتف المحمولة، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٢١.

https://www.skynewsarabia.com/business/1466356.

للكيانات الاقتصادية، ورصد الاقتصاد الموازي ودمجه في الاقتصاد الرسمي، وإتاحة التقارير والمؤشرات التي تخدم جهات الدولة وتدعم اتخاذ القرار.

وبالإضافة لذلك تتضمن استراتيجية وزارة الاتصالات للتحول الرقمي مشروعاً قومياً آخر وهو مشروع مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة، والمقرر أن يقام على إجمالي مساحة تبلغ ٢١١ فدانا، وتبلغ إجمالي المساحة البنائية للمرحلة الأولى ٦٠ ألف متر مسطح تقريبا وتشمل مبنى الابتكار، ومبنى معهد تكنولوجيا المعلومات، والمعهد القومي للاتصالات، ومبنى أكاديمية تكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة. تلك هي بعض المبادرات المصرية التي تسعى من خلالها تحقيق قفزة كبيرة نحو المستقبل الرقمي والتحول للاقتصاد غير النقدي، ودعم الشمول المالي في مصر، بالإضافة إلى غيرها من المبادرات واستخدام الوسائل المتعددة للدفع غير النقدي بالاعتماد على التكنولوجيا الجديدة منها، ميزة وهي شبكة دفع الكترونية وطنية، وتقدم خدمات الدفع عن طريق البطاقة أو المحافظ الإلكترونية، وخالص وهي إحدى خدمات للدفع الإلكتروني تابعة لشركة "إي فاينانس"، وممكن وهي شركة مصرية متخصصة في تقديم خدمات الدفع الالكتروني المختلفة، خدماتي وهي أيضا واحدة من أقدم شركات الدفع الإلكتروني في مصر، بالإضافة إلى ضامن وهي شركة متخصصة في خدمات الدفع الالكتروني وتتبع شركة تطبيقات الكروت الذكية والتي تولت عملية نشر منافذ صرف التموين من خلال البطاقات الذكية. وقد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري، تقريراً شمل إنفو جرافات تسلط الضوء على انطلاق الجمهورية الجديدة نحو عالم التحول الرقمي في ظل بناء مصر لقدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال ووضع أسس مجتمع المعرفة، إيمانا منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار

الاقتصادي. وأورد التقرير نماذج لأبرز المنصات والتطبيقات الذكية التي تقدم خدمات للمواطنين، ومنها منصة مصر الرقمية، والتي تقدم خدمات خاصة بقطاعات (التموين، والمرور، والمحاكم، والصحة، والتوثيق، والإسكان الاجتماعي، وخدمات عامة أخرى). ويوضح الانفوجرام التالي نماذج لأبرز المنصات والتطبيقات الذكية التي تقدم خدمات للمواطنين كما يلي:

https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3577923/1.

وأضاف التقرير أنه تم إطلاق ٩٤ خدمة حكومية رقمية من خلال منصة مصر الرقمية، وذلك في إطار خطة تستهدف الوصول إلى أكثر من ٣٠٠ خدمة بنهاية ٢٠٢٢، فيما سجل ٣.٨ مليون مواطن على المنصة، وقاموا بإجراء ١١.٦ مليون معاملة عليها حتى أكتوبر ٢٠٢١[1].

(1) https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3577923/1

المطلب الثاني:
دور المدفوعات الرقمية في الحد من الفساد في الاقتصاد المصري

يشهد العالم منذ عدة سنوات تحولات جذرية كان لها تأثيرات عميقة في مختلف المجالات والمستويات الحياتية للأفراد في كثير من الدول، وكان المحرك الاساسي لهذه التحولات يكمن في التكنولوجيات الجديدة التي انعكست على كافة النواحي سواء التعليمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها من المجالات المختلفة، وذلك نتج عن تطورها في العقود السابقة ومن أهمها التكنولوجيا الرقمية والتي انعكس تأثيرها على تعاملاتنا وحياتنا اليومية. وهو جعل مصر حالياً تستهدف التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في المدفوعات غير النقدية، وذلك من خلال التوسع في رقمنه المعاملات المالية لكي تقمع الفساد وتتمكن من تقويضه، وذلك حتى لا يضطر المواطنون، والمؤسسات وأصحاب الأعمال إلى التعامل بشكل مباشر مع مقدمي الخدمات الذين يتعمدون تعطيل مصالحهم ومسيرة العمل ويرفضون إنهاء الخدمات قبل تلقي رشاوي أو ما يصطلح عليه بالإكراميات في مصر.

أولاً: قدرة المدفوعات الرقمية في مكافحة الفساد:

تملك مصر إرادة جادة وواضحة نحو تفعيل التحول للاقتصاد الرقمي والمدفوعات الإلكترونية لمكافحة الفساد، والذي يعوق تحقيق النمو وعجلة التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لهذا فإن إنجاز مصر مرحلة التحول إلى الاقتصاد الرقمي سيساهم بشكل كبير في محاربة الفساد، وهو ما يؤكد قدرة التحول الرقمي للمدفوعات المالية في الحد من الفساد. وسنعالج ذلك في النقاط التالية:

١ـ تفعيل التحول الرقمي في مصر لمكافحة الفساد:

تسعى مصر لتحسين حياة المواطنين وأداء المؤسسات، من خلال زيادة القدرات

الرقمية للمدفوعات غير النقدية وتحسين أداء الخدمات وتقليل تكلفتها وسرعة إنجازها، بالإضافة إلى مجابهة الفساد بكل أنواعه الإدارية والحد منها داخل المجتمع المصري. وهو ما دفع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي مؤخراً بطلب تعميم التحول الرقمي لكافة الإجراءات الضريبية والجمركية فعلياً بحلول مارس المقبل، وذلك بعد مساع حثيثة يبذلها سيادته لإصلاح المنظومة الفاسدة التي ورثتها مصر في معظم مؤسساتها، وقامت مصر بتدشين استراتيجيتين وطنيتين لمكافحة الفساد المرحلة الأولى هي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤–٢٠١٨، وتلتها المرحلة الثانية التي تضم الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٢. ولذلك تكثف الحكومة المصرية جهودها لتعزيز دور وأدوات التحول الرقمي في مجابهة الفساد، ويساعد التحول الرقمي مصر على المضي قدما بخطوات ثابته نحو مواجهة الفساد والقضاء عليه، وهو ما سوف يعطي دفعه أكبر لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، وذلك من خلال النهضة التي بدأتها مصر بعد الأوضاع التي مرت بها البلاد خلال الفترة السابقة على عام ٢٠١٤.

٢ـ المدفوعات الرقمية والفساد المالي:

يساهم استبدال المدفوعات الورقية التقليدية في المعاملات المالية المختلفة بالمدفوعات الرقمية بشكل كبير في الحد من الفساد، ونجد أن ترك التعامل بالنقد الورقي والتحول إلى النقد الرقمي من خلال التكنولوجيا الحديثة، يسعى ليضمن وصول الأموال إلى المستلم المقصود بشكل كامل أو يتم إعادتها لخزائن الدولة، وهذا يعمل على التوفير في النفقات والوقت ويؤدي إلى تحسين تقديم الخدمات للناس والشركات. حيث يتم دفع مئات المليارات من المدفوعات والتحويلات والمعاملات بما في ذلك المدفوعات الصحية، والمعاشات، والدعم المادي للمحتاجين نقداً مادياً ويصعب عادة

تتبع هذه المدفوعات ما يسبب فجوة بين الأرقام والسيولة الموجودة في المجتمع، فالتعامل بالنقد المادي يتسبب كل عام في خسائر تزيد عن ١١٠مليار دولار في الاقتصادات الناشئة[١].

فالدفع الرقمي يوفر للحكومات تقديم المدفوعات من خلال قنوات رقمية آمنة ومريحة وشفافة حيث تضمن وصول الأموال لمستحقيها، وهناك أمثلة يحتذى بها في هذا المجال فقد وفرت الحكومة في بلد مثل الهند ما يقارب من ال ٩ مليارات دولار في أقل من أربع سنوات في مدفوعات الحماية الاجتماعية من خلال التحويلات الإلكترونية المباشرة Direct Benefit Transfers. كذلك نجد انخفاض تسربات المدفوعات ونزول نسبة الذين يدفعون الرشاوي في بلد مثل الأرجنتين من ٣.٦٪ إلى ٠.٣٪ بعد تحولها إلى بطاقات الدفع الإلكتروني، كما أدت رقمنه أسعار الحافلات في بلد مثل رواندا إلى زيادة بنسبة ١٤٠ ٪ في الإيرادات بسبب انخفاض التسربات، ولا تقتصر الفائدة على الحكومات فقط، فالحسابات المصرفية والعمولة الرقمية توفر راحة للمواطنين من جهد ووقت بدلاً من الذهاب للبنك أو البحث عن سيولة، بالإضافة إلى أن الدفع الرقمي يقلل تكاليف الوصول للخدمات المختلفة إذ بات من السهل شراء السلع والخدمات من داخل المنزل أو ببساطة عبر سحب البطاقة. إضافة إلى توفير مكان آمن لحفظ أموالنا وادخارها، لهذا تعتبر رقمنه المدفوعات نقطة انطلاق مهمة لمكافحة الفساد[٢].

---

(1) Governments can fight corruption by joining the digital payment revolution, Tidhar Wald, World Economic Forum, Apr 2018

(2) https://omran.org/ar.

٣ـ الخدمات المالية الرقمية عنصر رئيسي في مواجهة الفساد:

تسهم التكنولوجيا الرقمية في المزيد من الشفافية في استخدام الأموال العامة، وتقليل التدخل البشرى في عمل الحكومة ومكافحة الفساد، وهو أمر ضروري لمساءلة الحكومات، والمساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصادات. وسيوفر هذا قيود معاملات قابلة للمراجعة وللتدقيق، وهي ضرورية في مواجهة الفساد الذي ابتليت به البلدان الفقيرة لعقود طويلة وعجزت عن مكافحته بالإضافة إلى تقديم الحلول الرقمية للمجتمع من خلال أدوات سهلة الاستخدام، وتساعد على الوصول إلى خدمات مالية متطورة، وشبكة أمان مالي لتجميع المدخرات، بهدف امتصاص أخطار الصدمات المالية وحالات الطوارئ. فيساعد ذلك كلاً من أصحاب العمل والحكومات تحويل الأموال بسرعة وسهولة إلى مستحقيها ومن هم في أمس الحاجة إليها. مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى الأوراق النقدية، والتي يمكن أن تكون باهظة الحجم عند السداد بالملايين، وفي نفس الوقت يحد من الفساد ويقلل من حالات الرشوة والاحتيال والسرقة، ويزيد من الشفافية، ويخفض تكلفة تقديم هذه الخدمات، ويزيد انتشارها بشكل كبير، مما يسمح بزيادة الوصول إلى الخدمات المالية المتطورة في المستقبل، خاصة للشريحة التي من الممكن أن تحرم من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية[1].

ثانياً: التحول الرقمي يساعد الدولة في القضاء على الفساد:

تتبني مصر في رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضرورة إعلاء قيم الشفافية والنزاهة

---

(١). د طلال أبو غزالة، الخدمات المالية الرقمية – عنصر أساسي في الاستدامة، ٢١/ ١٠/ ٢٠٢١.
https://www.ammonnews.net/article/619149.

ومواجهة الفساد، ولهذا قد اشتملت " رؤية مصر ٢٠٣٠ " على استراتيجية قوية ومهمة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل بناء مصر الرقمية من خلال التحول إلى الاقتصاد الرقمي، والتحول لتقديم الخدمات الرقمية من خلال التحول المالي الرقمي من أجل بناء وتطوير مجتمع قائم على المعرفة من خلال التقنيات الحديثة، وتعزيز الشمول المالي الرقمي والاتجاه إلى الاقتصاد الرقمي، والقضاء على الفساد.

١ـ دور التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري:

تعتبر عملية التنمية من أهم العمليات التي تسعى الدولة جاهدة للوصول إليها من أجل التغيير من واقع سيء إلى واقع أفضل لمواطنيها، في كافة النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والإدارية. وأهم جوانب التنمية هو الجانب الإداري لأنه الجهاز الذي يقع عليه العبء الأكبر من المسؤوليات لتحقيق هذه التنمية، وفي مقدمة المشكلات التي تعوق هذه العملية نجد مشكلة الفساد الإداري والتي ترهق حياة الناس داخل الدولة، ورغم الإجماع بشأن مكافحة هذه المشكلة وضرورة الحد منها، إلا إننا نلاحظ تفاوتا في طرق مواجهتها ومكافحتها في كثير من دول العالم. فنجد أن بعض الدول تلجأ إلى تطويق الأفراد بحزمة من القوانين والأنظمة واللوائح التي لم تثبت نجاحها في أغلب الحالات، إلا أنه في ظل اتجاه معظم دول العالم إلى التحول الرقمي والحكومات الالكترونية والذكية، فهناك دول أخرى تواجه الفساد من خلال استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة وتستخدم وسائل أخرى رقمية يأتي في مقدمتها

الحكومة الالكترونية[١].

يهدف التحول الرقمي إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة المتطورة في تحسين حياة الناس وتسهيل حصولهم على الخدمات وتحسين أداء هذه الخدمات لهم، والقضاء على التعقيد والبيروقراطية الإدارية، بالإضافة إلى أنها تحقق العدالة وتواجه الفساد الذي يمثل عائق أساسي في تحقيق التنمية. فالعديد من الحكومات حول العالم تعمل حالياً على تطبيق الخدمات الإلكترونية، والتقليل من استخدام الورق في المعاملات الرسمية، وهو الأمر الذي أثبت كفاءة عالية في الدول التي طبقته، فإضافة إلى أن ذلك يحد بنسبة كبيرة من ممارسات الفساد، فإن الخدمات الإلكترونية تجعلها أكثر سهولة وتزيد من تنافسية الاقتصاد وتعزيز ثقة المواطنين في حكوماتها ومؤسسات الدولة، فالتحول الرقمي يعمل على محاربة الفساد وضبط أداء الدولة.

تعد الحلول التكنولوجية هي الحل، وإن انتهاء الفساد والجريمة والروتين ومعاناة الناس تبدأ حينما يتحول المجتمع إلى مجتمع رقمي، وتتحول كذلك كافة مؤسسات الدولة إلى مؤسسات ذكية، عندئذ يستطيع المواطن أن يحصل على كل الخدمات التي يحتاج إليها بلمسة زر، كما أنه من خلال إنترنت الأشياء يمكن متابعة كل ما يريده الإنسان، وتكون كل أشيائه تحت السيطرة بعيداً عن تغول الإنسان، وقريباً من تحقيق أهداف الدولة التي تسعى من خلال برامج التنمية والتنوير أن تبني المجتمع وتعالج كل قضاياه ومشاكله[٢].

---

(١) محمد محمود الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الالكترونية، دراسة قدمت للمؤتمر العربي الثالث " تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية"، شرم الشيخ، ٢٠٠٤، ص ٢.

(٢) د. أمين ساعاتي، التحول الرقمي.. هل ينتهي عصر الفساد الإداري والمالي؟ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢١.

٢ـ رقمنه المدفوعات الحكومية تمنع الفساد من المنبع: تتطلب المرحلة القادمة من الجهات الحكومية الاستمرار بتحويل الخدمات الحكومية إلى خدمات رقمية فاعلة تتوافق مع المتطلبات والمواصفات العالمية، ومراجعة تشريعاتها بما يضمن تحقيق التحول الرقمي لدعم التنمية وتحسين أداء الخدمات وتحسين حياة المواطن، حتى تستطيع أن تمنع الفساد من المنبع، فالتحول الرقمي يعد أمراً هاماً في محاربة الفساد. فنجد أن تقليل استخدام النقود في أيدي الناس (تقليل استخدام الكاش) واستبداله بالوسائل الرقمية كالفيزا والجوال وغيرها سيؤدي حتما إلى الحد من الفساد من المنبع والقضاء عليه من البداية، فتعميم وسائل الدفع الالكترونية في إنهاء المعاملات سيكون له أثرا كبير في تجفيف منابع الفساد، وكل ذلك عوامل تساعد الحكومة على تطبيق منظومة الحوكمة وتواجه الفساد وتحد منه، لهذا فإن رقمنه المدفوعات الحكومية تمنع الفساد من المنبع.

٣ـ التحول الرقمي أحد أليات مواجهة فساد المحليات في مصر:

تتشعب الخدمات التي تقدمها المحليات في مصر بداية من منح تراخيص البناء وتوصيل المرافق من كهرباء ومياه وغاز، إلى إدارة منظومة النقل والمواقف داخل البلاد، وكذلك منظومة النظافة، والبيئة، وغيرها من الخدمات الكثيرة التي تقدم لأفراد المجتمع وهو ما دفع الكثير من موظفيها لتعطيل خدمات الناس ومخالفة اللوائح والقوانين من أجل الحصول على رشاوى أو حتى سرقة الأموال المخصصة لتقديم بعض الخدمات وعدم اتمامها، ومن هنا تفشت ظاهرة فساد المحليات وعدم قيامها بدورها المنوط بها أداؤه للحفاظ على مقدرات الدولة والمساهمة في خطط التنمية، وأكبر مثال على فساد

---

https://maaal.com/2017/09/96119-2

المحليات وجرائمها هي مخالفات البناء والتي أنتجت لنا العشوائيات المنتشرة على مستوى الجمهورية بسبب مخالفة قوانين البناء، لهذا تواجه مصر ظاهرة خطيرة تتمثل في فساد كبير في المحليات، حيث يؤثر فساد المحليات بشكل كبير في إعاقة تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، ويهدر الكثير من الأموال المخصصة لتقديم الخدمات الكثيرة من خلال وزارة التنمية المحلية وهو ما يقوض خطط التنمية في مصر خلال الفترة الماضية، لهذا يلزم أن نواكب الاتجاه العالمي الحديث والاستفادة من الثورة التكنولوجيا الجديدة في إدارة المحليات ورقمنه كافة الخدمات التي تؤديها للمواطنين من خلال التحول الرقمي لإغلاق أبواب الفساد بالمحليات.

المبحث الثالث:
تعزيز دور التحول الرقمي للاقتصاد المصري وتحقيق التنمية

تمهيد وتقسيم:

تفعيل وتعزيز التحول الرقمي في خضم التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيات الرقمية. حيث بدأت دول العالم في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، وبالفعل أحرزت بعض الدول على مستوى العالم تقدماً ملحوظاً الاقتصاد في رقمنه عدد من المجالات والقطاعات المختلفة. فعلى سبيل المثال ارتفع الاقتصاد الرقمي في الصين إلى ٣٩.٢ تريليون يوان (نحو ٦.٠٧ تريليون دولار أمريكي) خلال العام الماضي، مشكلا ٣٨.٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، وبزيادة ٩.٧ ٪ على أساس سنوي[1]. إضافة إلى ذلك نجد أن الاقتصاد الرقمي أصبح أمراً أساسي لمختلف دول العالم للسعي إلى التحوط من تأثيرات " جائحة كوفيد - ١٩ " والسعي إلى اتخاذ خطوات سريعة للانتقال باقتصاداتها من الاقتصادات التقليدية إلى الاقتصاد الرقمي والمدفوعات الالكترونية لتحسين أداء الخدمات لمجتمعاتها.

لهذا سوف نتناول في هذا المبحث، التحديات التي تواجه التحول الرقمي في مصر "مطلب أول"، ثم نتبعه بتناول أهم التجارب الناجحة في اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي وكيفية الاستفادة منها في مصر "مطلب ثاني"، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في مصر

المطلب الثاني: أهم التجارب الناجحة في اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي وسبل الاستفادة منها في مصر.

---

(1) https://www.aleqt.com/2021/09/28/article_2179146.html

المطلب الأول:
التحديات التي تواجه التحول الرقمي في مصر

تلعب التكنولوجيا الجديدة وتقنية المعلومات دوراً كبيراً في دعم أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن خلال تلبية متطلبات تلك التقنيات الحديثة يتم تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في العديد من مناحي الحياة، وذلك لتحسين أداء الخدمات وتحقيق الشفافية ومحاربة الفساد، وهو ما تسعى لتحقيقه الدولة المصرية، فلا أحد ينكر أن هناك جهداً كبيراً مبذولاً من الدولة المصرية خلال الفترة الأخيرة في مجال التحول الرقمي، إلا أن هناك كثير من التحديات تواجه عملية التحول الرقمي في مصر، ومن أبرز هذه التحديات تنفيذ خطط التحول الرقمي والتي يحتاج إلى استراتيجية واضحة من جانب وزارة الاتصالات، حيث أن تنفيذ وتطبيق الأعمال الرقمية غالباً ما يكون مكلفاً وصعباً من الناحية التقنية، فتطوير المنصات وتغيير الهيكل التنظيمي في المؤسسة وإنشاء منظومة عمل مع الشركاء هي عمليات تحتاج إلى الكثير من الوقت والموارد والأموال.

كما يجب على المؤسسات على المدى البعيد بناء قدراتها التنظيمية التي تجعل من عملية التغيير أبسط وأسرع من خلال تطوير استراتيجية قائمة على منصة تقوم بدعم مبادئ التصميم وعمليات التغيير المستمرة ومن ثم تعزز من الابتكار القائم على هذه المنصة بما يسمح بتوفير خدمات جديدة قائمة على هذه المنصة بشكل أساسي.

أولاً: معوقات تحقيق استراتيجية مصر للتحول الرقمي:

يشكل التحول الرقمي اليوم العمود الفقري لمختلف القطاعات، وتعد الغاية الرئيسية من التحول الرقمي وهدفه الأساسي أنه يجب أن تصب في مصلحة المواطن وشعوره بأداء خدماته بطريقة سهلة ومريحة عن طريق تحسين أداء الخدمات التي تقدمها الحكومة من أجل أن يحس المواطن برغد العيش وجودة الحياة وأمنها، وللوصول لتلك الغاية يجب

على الحكومة التغلب بشتى الطرق على التحديات والمعوقات التي تواجه عملية التحول للاقتصاد الرقمي، وتنفيذ استراتيجية مصر للتحول الرقمي، وهناك العديد من المعوقات للتحول الرقمي، نذكر أهم تلك المعوقات كما يلي:

١ـ ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم نضجها:

يحتاج الأفراد والشركات والحكومات في حصولهم على الخدمات الرقمية إلى الوصول الموثوق والمتاح إلى شبكات البيانات والاتصالات والخدمات الرقمية للاستفادة من الفرص الرقمية، التي تتاح لهم من خلال الاستفادة من التحول الرقمي، ويشمل ذلك شبكات وخدمات النطاق العريض الفعالة والموثوقة والمتاحة على نطاق واسع، والبيانات، والبرمجيات، والأجهزة، وهذا يتطلب من الحكومة انفاق الكثير من الأموال واتاحة وضخ استثمارات كافية في البنى التحتية الرقمية، وفتح الباب للمنافسة في توفير الشبكات والخدمات عالية السرعة للحصول على أفضل جودة بأسعار أقل[١]. فعدم وجود بنية تحتية رقمية قوية يؤدي إلى ظهور الفجوة الرقمية (ويقصد بها الفجوة بين أولئك الذين لديهم وصول إلى أجهزة الحاسوب والإنترنت - بالإضافة إلى الفرص المرتبطة بها - وأولئك الذين لا يملكون ذلك). مثال ذلك، نجد وباء كورونا قد سلط الضوء على كيف أن الأطفال الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا فقدوا شهوراً من التعليم الرسمي، مما خلق فجوة قد يكافحون من أجل تداركها.

ونجد أن عدم توافر البنية التحتية الرقمية بالشكل المطلوب قد يؤدي إلى عرقلة تقديم الخدمات الكاملة التي يحتاجها المجتمع وتنعكس على قدرته في تحقيق التحول

---

(١) جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص٤٤.

الرقمي، ولدينا مثال حي في التجربة المصرية للتحول الرقمي وهو (امتحانات طلاب المرحلة الثانوية) من خلال الانترنت والذي يوضح لنا أن سرعة الانترنت وضعف البنية التحتية أحد معوقات التحول الرقمي المتعلق بالبنية التحتية، فلم تستطيع وزارة التربية والتعليم من انجاز امتحان طلاب الثانوية العامة في الأعوام السابقة بالنظم الالكترونية، فهناك بعض الأماكن لم تستطيع أداء الامتحانات بسبب عدم توافر الانترنت بالشكل المطلوب لإنجاز الخدمات في سهولة ويسر، وهو ما يمثل عائق وتحدي كبير للحكومة المصرية ويعوق تحقيق رؤيتها في التحول الرقمي، وهو ما دفع بوزارة التربية والتعليم المصرية إلى الرجوع للامتحانات الورقية مرة أخري. في الوقت الذي كانت هناك الحاجة الشديدة لإجرائها الكترونيا، وخاصة في ظل جائحة كورنا المستجد التي ضربت العالم في بداية عام ٢٠٢٠. لهذا فإن أهم التحديات والمعوقات التي توجه التحول الرقمي في مصر وتحقيق رؤيتها في ذلك هو عدم توافر البنية التحتية الرقمية القوية والكاملة باعتبارها أحد الأسس والركائز الرقمية، وذلك من أجل تقديم الخدمات بطريقة سهلة وسريعة لكافة أفراد المجتمع وشركاته ومؤسساته. فتوفير ودعم البنى التحتية الرقمية، وتطوير الاستراتيجيات هي التي تدفع عجلة التحول الرقمي على المستوى الوطني. فلابد أن تعطى البنية التحتية الرقمية أولوية أولى للحكومة لكي تحقق رؤية مصر للتحول الرقمي.

٢ـ نقص الثقافة الرقمية لدى المواطن (الأمية الرقمية):

تعد القدرة على التواصل الرقمي سبيلاً مهماً لنمط حياة أفضل ومصدراً للدخل، بالإضافة إلى المساعدة في ضمان استدامة تلك الأهداف والمساهمة في تحقيق التنمية، لهذا تعتبر الامية الرقمية من بين التحديات والمعوقات التي تواجه الحكومات والأفراد،

وتساهم بشكل كبير في التأخر بلحق ركب التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، لهذا يتطلب التوسع العالمي في الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي أن نكون مزودين بطائفة من المهارات الرقمية التي تمكننا من النجاح في العمل والحياة، وذلك للوصول إلى الخدمات الرقمية الهامة التي تقدمها الحكومة الإلكترونية والتي تسعى مصر لتعزيزها، والتمويل الرقمي والتكنولوجيا الذكية، فيجب أن يتوافر لدي المواطنين المهارات الأساسية لأداء المهام الرئيسية، لأن هناك اليوم إجماع متزايد على أن الأداء والتحول الرقمي يتطلب معرفة أساسية تحتل مكانها إلى جانب المعرفة الكتابية والحسابية التقليدية، فيجب لمواجهة الامية الرقمية كأحد المعوقات والتحديات التي تعوق التحول الرقمي، وضع استراتيجية وطنية تسعى من خلالها الحكومة إلى اعداد المواطن للتعامل الرقمي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وعبر برامج الإذاعة والتليفزيون، لتشجيع وتثقيف أفراد المجتمع وتوجيهم واعلامهم بفوائد التحول الرقمي وأهدافه ومدي سهولة انجاز معاملاتهم اليومية، ورقمنه المدفوعات الحكومية من خلال الحكومة الالكترونية التي تسعي لأجل تسهيل تقديم الخدمات إليهم، فعلي جميع أفراد المجتمع حكومة ومؤسسات وأفراد أن تتكاتف في تنفيذ استراتيجية مصر للتحول الرقمي، والعمل على تذليل التحديات والمعوقات التي قد تعتري طريق البلاد نحو الوصول إلى أهدافها الرقمية لما يعود بالنفع والإصلاح للاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة في تحقيق مصالح ورفاهية الناس. بالإضافة إلى ضرورة وضع خطة لمحو الأمية الرقمية لتمكين كبار السن رقمياً، لتأهيلهم للتعامل والاستفادة من الخدمات الرقمية المخصصة لهم.

٣ـ التحديات الاقتصادية (التمويل):

هناك تحدي يتعلق بالتكاليف المتعلقة بالتقنيات الحديثة نظراً لارتفاع الكلفة لهذه المشاريع، فضيق الحيز المالي بسبب ارتفاع عجز الموازنات العامة ومستوى الدين الحكومي، وما مرت به البلاد من تحديات اقتصادية وغير اقتصادية في الفترة السابقة لا يزال يتمثل في الحصول على التمويل اللازم لبناء البني التحتية المطلوبة لنجاح القطاعات المختلفة، وهو ما يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام النمو الاقتصادي، فالحكومة المصرية في الوقت الحالي تقوم بتنفيذ الكثير من المشروعات العملاقة في كافة القطاعات المختلفة أهمها البنية التحتية الأساسية في قطاعات الدولة المختلفة وعلى رأسها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل التمكين الرقمي، بالإضافة إلى قطاعات مثل النقل والإسكان، والري من خلال مشروع تبطين الترع، وتنمية القرى المصرية، وغيرها من القطاعات المختلفة، وهو ما يمثل عبأ وتحدياً اقتصادياً صعباً على عاتق الحكومة في تلبية التمويل اللازم في ظل هذه المشروعات المتعددة، فمصر تسعى وبقوة إلى جذب الاستثمارات العالمية في مجال إنشاء مراكز البيانات العملاقة في ظل المزايا التنافسية التي تتمتع بها مصر ومنها موقعها الجغرافي المتميز، إلا أن التحديات الاقتصادية لمصر كبيرة خاصة إنها في مرحلة بناء كبيرة في مختلف أنحاء البلاد وفي كافة القطاعات دون استثناء، فمصر تركز في جهودها في برامجها لتسخير الابتكار والتكنولوجيا المتطورة وتقنية الطاقة لتعزيز التنوع الاقتصادي المستدام وتسهيل وتحسين تقديم الخدمات العامة في مختلف القطاعات ذات الأولوية القصوى بتحسين حياة المواطنين، وهذا يلقي بعبء كبير على عاتق الحكومة المصرية ويتطلب تمويلاً ضخماً لتلبية وتنفيذ استراتيجية مصر للتحول الرقمي، في ظل الكثير من

التحديات التي تواجهها الحكومة والتي تعوق تحقيق التنمية، ومنها على سبيل المثال كلفة حرب مصر لمواجهة الإرهاب في سيناء والقضاء عليه والذي يحاول عرقلة تحقيقها للتنمية المستدامة في مصر. كذلك مواجهة جائحة كورنا التي تعاني منها معظم دول العالم، وما تنفقه الحكومة لمواجهة هذه الجائحة والتي نجحت في مواجهتها حتى الآن، وذلك بشهادة المنظمات الدولية.

٤ـ نقص التشريعات واللوائح اللازمة للتحول الرقمي وعدم اكتمالها:

تعد الأطر التشريعية والتنظيمية أحد أهم محاور الاقتصاد الرقمي للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية بما يضمن رفاهية المجتمع وازدهاره، وتحقيق رؤي الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الدولة لتبني أنظمة التحول الرقمي على مستوى كافة الأصعدة قامت مصر بإصدار تشريعات وقوانين لضمان شمولية وحماية الأنظمة الرقمية، ومنها في ١٨ أغسطس عام ٢٠١٨ صدق الرئيس السيسي على قانون جرائم تقنية المعلومات، وفي ٢٧ أغسطس من نفس العام تم التصديق على قانون تنظيم وسائل الإعلام، والتي أدت إلى تقنين مراقبة الحياة الإلكترونية وبالتالي تقييد الحريات الرقمية، وبصدور قانون حماية البيانات الشخصية والتصديق عليه في يوليو عام٢٠٢٠ [1] . وهو ما يؤكد حرص الحكومة لمواكبة الأحداث، فالحكومة المصرية تسعى بخطى متسارعة إلى فرض سيطرتها على المجال الرقمي وتداول البيانات، مما يستلزم منها وضع التشريعات واللوائح ذات العلاقة وتهيئة البيئة التشريعية في هذا المجال بأسرع وقت من أجل تسهيل مهمتها في تحقيق التحول الرقمي المأمول للاقتصاد المصري.

---

(١) الجريدة الرسمية تنشر قانون حماية البيانات الشخصية، المصري اليوم، ١٧/ ٧/ ٢٠٢٠.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1998922.

فالبنية التشريعية هي المفتاح الرئيسي لعمليات التحول الرقمي والشمول المالي في معظم دول العالم، كذلك لابد من تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة من خلال الأطر التشريعية المستمرة لمواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها الثورة التكنولوجية الحالية. من أجل تحقيق أهداف الدولة وتنمية كافة القطاعات من خلال نظم وحلول تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات، وهو ما تسعى إلية مصر من خلال إطلاق مفهوم الجمهورية الجديدة والتي تنطلق بافتتاح عاصمتها الذكية " العاصمة الإدارية الجديدة" كنواه للتحول الرقمي في مصر والمزمع افتتاحها بحلول نهاية العام الحالي. فلابد كذلك تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير الأطر القانونية والتنظيمية القابلة للتطبيق، لدعم استخدام الخدمات الرقمية المالية وصولا لمستوى الشمول المالي عن طريق جذب وضم مطورين جدد يستطيعون تقديم حلول مبتكرة للوصول إلى الفئات التي لم تندرج بعد بالمنظومة البنكية في مصر، ومترددة في استخدام التكنولوجيا المالية، التي ستعود عليهم بالنفع وأداء معاملتهم بسهولة ويسر.

ثانياً: المتطلبات اللازمة لمواجهة تحديات تنفيذ استراتيجية مصر للتحول الرقمي وتعزيزها:

تسعى مصر بإرادة حقيقية للوصول إلى "مصر الرقمية" من خلال تنفيذ استراتيجيتها للتحول الرقمي، ولهذا تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنشاء الإطار التنظيمي، وتوفير البيئة التشريعية، للتحول الرقمي والاهتمام بالاستثمار الحقيقي في البنية التحتية اللازمة ورأس المال البشري، إضافة إلى الاهتمام الكبير بتطوير النظم الإلكترونية لإدارة المالية العامة أو منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية، وتفعيل

منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني للمستحقات الحكومية، ولكي تتغلب مصر على التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه الاستراتيجية عليها أن تقوم بالعديد من المتطلبات وتعزيزها، نذكر منها ما يلي:

٤- توفير منظومة متكاملة للبنية التحتية (توفير البنية التحتية للاتصالات السريعة):

تعد البنية التحتية للتحول الرقمي هي الركيزة الأساسية لتحقيق مصر أهدافها الاستراتيجية وفقاً للرؤية المطروحة " رؤية مصر ٢٠٣٠ " والتي تصبو إلى تحقيق أهدافها وتطوير البنية التحتية التي تساعد في تحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي، ورفع الوعي بمزايا تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويكمن التحدي هنا في توفير منظومة البنية التحتية المتكاملة وضرورة وجود كافة مقومات التقنيات الحديثة والانترنت اللازم لتوفير مظلة موحدة تتعامل مع جميع الأطراف المعنية من أصحاب المحتوى الرقمي ومنتجيه، لتكون حلقة الوصل بينهم مع ضمان اتساق الأداء وكفاءته وفعاليته، فوجود بنية تحتية رقمية قوية يساهم في تسريع عملية التحول الرقمي، وتعمل على تمكين الدولة من مواجهة الأزمات المعطلة لكافة الخدمات في كافة القطاعات العامة والخاصة، وتساهم أيضاً في استمرارية الأعمال والعمليات المطلوبة في الحياة اليومية للمواطن.

وقد اتضح لنا ذلك في ظل جائحة كورونا (كوفيد-١٩) والتي ضربت العالم في بداية العام ٢٠٢٠، والتي دفعت دول العالم للإسراع من ضرورة تحقيق التحول الرقمي من أجل مواجهة الجائحة، والتي دفعت الدول لاتخاذ إجراءات الاغلاق للحدود والمؤسسات المختلفة وتعطل التجارة الدولية، وتوقف العملية التعليمية في المدارس

والجامعات واضطرت إلى اللجوء للعمل عن بعد، وكذلك التعليم عن بعد، وزادت حركة الإنترنت خلال الجائحة، وانتعشت التجارة الالكترونية، وهو ما نجحت فيه الدول التي لديها منظومة متكاملة للبنية التحتية، ومنها على سبيل المثال " الصين" رغم ظهور أولى حالات الجائحة فيها، ومن الدول العربية " دولة الامارات العربية المتحدة "، فتحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمستفيدين يتوقف على وجود منظومة متكاملة للبنية التحتية القوية للتحول الرقمي، في ضوء توجه الدولة نحو بناء مصر الرقمية.

٢ـ تطوير المحتوى الحكومي (رقمنة الحكومة):

تعزيز عملية التحول الرقمي في الخدمات الحكومية وتوجهات الدولة في هذا الخصوص، يحتاج إلى تطوير المحتوى الحكومي لكي يعود على المجتمع بزيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لابد أن يتولى قطاع المعلومات والحكومة الرقمية المسؤولية عن تطوير المحتوى الحكومي ودعم البنى التحتية والاستراتيجيات التي تدفع عجلة التحول الذكي للجهات الحكومية في مصر، وذلك من خلال تنفيذ خطط الحكومة الذكية، تماشياً مع استراتيجية الحكومة للتحول الإلكتروني والذكي، وبما يسهم في تحقيق المؤشرات الوطنية ذات الصلة، ويوفر كل الظروف الملائمة للوصول إلى المواصفات والأرقام العالمية في الخدمات الرقمية الذكية. وهو ما أكدته توجهات الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة في تطبيق الحلول التكنولوجية في كافة قطاعات ومشروعات الدولة.

تبذل الحكومة المصرية جهودا كبيرة وتسرع من إجراءات التحول الرقمي، من أجل إتاحة مختلف الخدمات إلكترونياً للمواطنين. وهو ما أكده رئيس مجلس الوزراء

المصري، من أن الدولة المصرية اتخذت الكثير من الخطوات في سبيل تحقيق مصر للتحول الرقمي تماشياً مع " رؤية مصر ٢٠٣٠ " واستراتيجيها لتحقيق " التحول الرقمي"، من أجل الوصول إلى تحويل مصر إلى مجتمع ذكي يعتمد على التطبيقات التكنولوجية الذكية في الحصول على الخدمات المقدمة للناس، والتي تستهدف توفير الخدمات المقدمة للمواطنين على البوابة الحكومية الإلكترونية، بالتزامن مع قرب الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة وافتتاحها كعاصمة ذكية للجمهورية الجديدة، وتحقيق نقلة نوعية في الأداء الحكومي، لتصبح حكومة مصر ذكية تشاركية لا ورقية، يتم خلالها التراسل وتبادل المعلومات من خلال آليات رقمية[1].

٣ـ تنمية الكوادر البشرية وبناء القدرات المؤسسية:

يعتبر تنمية الكوادر البشرية وبناء القدرات المؤسسية والتدريب في الحكومة المصرية أحد وسائل تطوير رأس المال البشري التي يعتمد عليها في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية للموظفين، إذ يعتبر التدريب والتطوير بمفهومه الحديث إطار عمل متكامل وخياراً استراتيجياً في منظومة التحول الرقمي التي تسعى لتحقيقها الحكومة المصرية، وتعد الموارد البشرية أحد الجوانب الحيوية الهامة والتي يصعب تطبيق التحول الرقمي بدونه سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، فبناء القدرات أو تطوير القدرات هي العملية التي يحصل بها الأفراد والمنظمات على المهارات والمعارف اللازمة لأداء وظائفهم

---

(١) جريدة الشرق الأوسط "جريدة العرب الدولية"، الحكومة المصرية تسرع إجراءات "التحول الرقمي" لإتاحة الخدمات للمواطنين عبر بوابتها الإلكترونية، الثلاثاء- ٩ محرم ١٤٤٣هـ - ١٧ أغسطس٢٠٢١ م، العدد رقم/ ١٥٦٠٣.

https://aawsat.com/home/article/3135906

بكفاءة وتحسينها والاحتفاظ بها. وهذا مطلوب لاستعمال التقنيات الجديدة بشأن التحول الرقمي، وتنمية الكوادر البشرية يسهم في متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والبرامج الرامية لتطوير وتنمِية وتوظيف رأس المال البشري المصري الذي يجب أن يتوافق مع استراتيجية مصر للتحول الرقمي، بالإضافة إلى بناء القدرات المؤسسية وهي عبارة عن بناء وتطوير قدرات المؤسسة لتؤدي مهامها بكفاءة وفاعلية وبصورة مستدامة من خلال بناء القدرات القيادية في المؤسسة، وبناء قدرات الوظائف الإشرافية وتطوير قدرات المنظمة الإدارية لتتماشي مع التحول الرقمي والتي تبذل الحكومة قصار جهدها لإتمامها.

التطورات التقنية الحديثة أدت إلى ظهور العديد من التحديات والصعوبات التي تحتم الاهتمام بالمورد البشري، والاهتمام بنظم الحوافز المادية والمعنوية لخلق بيئة ومناخ ملائم للتكيف معها، وأن التحول الرقمي في منظمات الاعمال أصبح يؤثر تأثيراً قوياً على المهارات البشرية المطلوبة، فأصبحت قدرة المؤسسة على التكيف والتواؤم مع عملية التحول الرقمي هي المحدد الرئيسي لبقائها في مجال الأعمال، ومن هنا بات ضرورياً إحداث توازن وتكييف قدرات ومهارات الأفراد جنبا إلى جنب مع التطورات التكنولوجية والتقنية الحديثة[1].

ومن أهم الممارسات التي تتبناها إدارة الموارد البشرية بصورة استراتيجية لمواجهة تحديات التحول الرقمي، وسوف نذكر بعض صور الاستراتيجيات التي تتبناها الموارد البشرية لمواجه تحديات

---

(١) ياسر عبد الرحمن، إدارة الموارد البشرية وتحديات التحول الرقمي في منظمات الاعمال، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، ٢٠١٩.

التحول الرقمي وهي[1]:

ـ **استراتيجية التدريب**: من أجل تنمية قدرات ومهارات ومعارف الموارد البشرية لتصبح ذات قدرات عالية تمكنها من التأقلم مع الابتكارات والتحولات التقنية وتقديم الأفضل في منتجاتها وخدماتها.

ـ **استراتيجية بناء فرق العمل**: توجد العديد من التحديات الداخلية لمنظمات الاعمال، تتطلب الاخذ بمنهجية فرق العمل ومن أهم هذه التحديات، التحول التقني والتكنولوجيا الحديثة والتي أدت في معظم الأحيان إلى نقص في الأداء لصعوبة التكيف معها، مما أضعف الروح المعنوية للعنصر البشري داخل المنظمة، فلهذا فإن عملية بناء الفرق في مواجهة هذا التطور تمر بعدة مراحل ويحدث بها الكثير من النمو والنضج وصولا لمرحلة التكامل، والتي تؤدى لارتفاع معنويات الأفراد بفضل تعاونهم وتبادل مهارتهم وخبراتهم خاصة التقنيات الحديثة.

ـ **استراتيجية التحفيز**: رغم قدم مشكلة تحفيز الموارد البشرية، إلا أن الاهتمام بها بطريقة معرفية منظمة تطور حديثا في علم الإدارة وخاصة مع سرعة التغيرات التكنولوجية والتحولات التقنية السريعة، والتي أصبحت في بعض الأحيان تفقد لدى بعض الموارد البشرية الرغبة في العمل لعدم قدرتهم على التكيف معها واستخدمها بشكل جيد.

---

(١) مدوري نور الدين، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في ظل التغيرات التكنولوجية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمستغانم، رسالة ماجستير في تسير الموارد البشرية، جامعة مستغانم، ٢٠١١، ص ١٠٩.

٤ـ تطوير المحتوى الرقمي (الابتكار):

يجب تطوير المحتوى الرقمي من خلال المعرفة والابتكار والبحث، للتغلب على معوقات وتحديات استراتيجية مصر للتحول الرقمي وتعزيزها، وهو ما تستهدفه استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) في هدفها الرابع إلى المعرفة والابتكار والبحث العلمي، لتحقيق التحول الرقمي المستدام ويتمثل أهدافه الفرعية في، الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية، والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي، بالإضافة إلى تعزيز الروابط بين التعليم والبحث العلمي والتنمية. وتم استحداث عدة مبادرات منها مبادرة " طبق فكرتك " بهدف تحقيق التحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي.

يساهم الاهتمام نحو الابتكار والاستثمارات في البحوث بصورةٍ متجددةٍ في تعزيز نمو وتنمية الاقتصادات المستدامة. لهذا فإن تشجيع البحث والابتكار وتهيئة البيئة المناسبة لذلك يحتاج إلى منصة مواتية لجذب المواهب التي تمكن من بناء مجتمع المعرفة، وتساهم في تحقيق النمو المستدام ودعم التنمية الاقتصادية. وينظر المسؤولون عن عمليات التحول الرقمي إلى البحث والابتكار كأدوات لا غنى عنها من أجل خلق القيمة الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة. وفي الواقع عزت الدول المتقدمة السبب وراء نموها المستمر إلى أبحاثها المكثفة واستثماراتها في التنمية، فالدول العربية تحتاج إلى تخصيص المزيد من الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن ربطها بالأهداف الوطنية والاعتراف بها كأساس لا غنى عنه في النمو الاقتصادي، وذلك لأن الابتكار والبحث والتطوير لا يحظى بالأولوية المطلوبة في الدول العربية ولا يتم دعمهم رسمياً في اللوائح التنظيمية التي تتضمن الميزانيات السنوية

المخصصة، حيث إن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد ٠.٥ في المائة الأقطار العربية [١]. وقد أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢١. ويوضح المؤشر أن من بين الدول العربية، قد احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الـ ٣٣ على القائمة عالمياً، والأول عربيا، تبعتها السعودية في المركز الـ ٦٦ عالمياً، والثاني عربياً، وقطر في المركز الـ ٦٨ عالمياً والثالث عربياً[٢].

شكل رقم (٧) مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢١

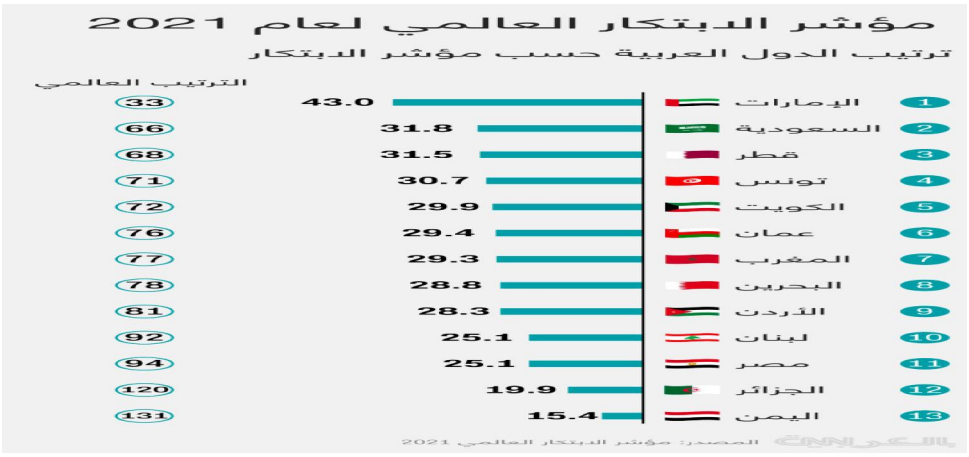

https://arabic.cnn.com/business/article/2021/10/11/innovation-index-business

---

(١). على الخوري، كيف يمكننا بناء الاقتصاد الرقمي العربي؟ نحو مخططٍ استراتيجي، مجلة دبي السياسية. https://dubaipolicyreview.ae/ar

(2)https://arabic.cnn.com/business/article/2021/10/11/innovation-index-business

المطلب الثاني:
أهم التجارب الناجحة في اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي وسبل الاستفادة منها في مصر

تسعى دول العالم نحو تحقيق التحول الرقمي لتحقيق هدف النمو الاقتصادي، باعتبار موضوعاته من دعائم التنمية المستدامة وركيزة أساسية لبناء اقتصاديات تنافسية ومتنوعة، وإقامة مجتمعات حديثة داعمة للمعرفة والابتكار، وجاذبة للاستثمارات، من خلال توفير فرص عمل، استناداً إلى عوائد الابتكار والتجديد. لهذا تعمل غالبية دول العالم إلى تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والرعاية الصحية، والنقل، وزيادة الشمول الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي، وتطوير المهارات والوظائف الرقمية، والإجراءات المتقدمة للأمن السيبراني وإجراءات مكافحة الجرائم الإلكترونية. ونجد أن هناك الكثير من التجارب الناجحة في مجال التحول الرقمي والمدفوعات الرقمية، لذلك سوف نشير إلى بعض التجارب الناجحة في التحول الرقمي والتي يمكن أن نستفيد منها في اقتصادنا الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، ونتناول بعض هذه التجارب في النقاط التالية:

أولاً: تجربة الإمارات العربية المتحدة[1]:

تعد حكومة الإمارات العربية من أولى الدول على مستوى العالم في إطلاق استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية " بلوك تشين"، في أكتوبر ٢٠١٦، والتي تهدف إلى تطبيق

---

(١) بطاهر بختة، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه – فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر–، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد ٠٣ / العدد: ٠٢، ٢٠١٩، ص ١٤٤ –١٥٨.

جميع تعاملات حكومة الإمارة من خلال هذه الشبكة المستقبلية أو ما يسمى بإنترنت التعاملات بحلول عام ٢٠٢٠، بهدف توفير تجارب يومية أكثر أمنا وكفاءة وتأثيراً لجميع المقيمين والزوار في البلاد. في حين تنوي حكومة دبي إطلاق ما يقارب من ٢٠ تطبيقاً جديداً لتقنية " البلوك تشين" في قطاعات حكومية مختلفة مثل الصحة والتعليم، والطاقة، والطرق، وغيرها. ومن بين مبادرات التحول الرقمي الخطط التي أعلنت عنها الدولة لتطوير الطباعة ثلاثية الأبعاد، مما سيحقق آثاراً ضخمة على التكاليف في قطاع الإنشاءات. وفي الوقت ذاته، تستهدف استراتيجية المواصلات الذاتية للحكومة الإماراتية حوالي ٢٥ ٪من التنقلات داخل دبي لتكون ذاتية بلا سائق بحلول العام ٢٠٣٠.

وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازاً عالمياً جديداً بحلولها ضمن مجموعة أفضل الدول على مستوى العالم في التحول الرقمي الحكومي، لتكون الدولة العربية الوحيدة في المجموعة "أ" والتي شملت " الدول القائدة عالمياً في نضج التكنولوجيا الحكومية"، والتي ضمت ٤٣ دولة، من بينها الإمارات، وكندا، والولايات المتحدة، وسويسرا، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان، والتي صُنفت بمرتبة "مرتفعة للغاية" في نضج التكنولوجيا المعتمدة في عمليات التحول الرقمي الحكومي، حيث امتلكت في هذه الفئة حلولاً مبتكرة وممارسات متميزة، وذلك وفقا لتقرير النضج الرقمي الحكومي "GovTech" الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٢١، والذي قسم الدول التي شملها التقرير إلى ٤ مجموعات، والذي يقيس من خلالها مستويات نضج التحول الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تسيير العمل في القطاع الحكومي في ١٩٨ دولة حول العالم[1]. والشكل التالي يوضح تصدر الامارات في مؤشر الأداء الرقمي في دول

(1) https://alwahdanews.ae/149683.

الخليج العربي.

شكل رقم (٨) مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي ٢٠٢١

https://elommal.com/archives/99975

نظراً لنجاح التجربة الإماراتية في التحول الرقمي، فقد أفرد التقرير مساحة خاصة، استعرضت تجربة دولة الإمارات في التحول الرقمي، وأشار إلى أنها واحدة من أكثر دول العالم نضجاً في مجال الخدمات الحكومية الرقمية المقدمة للمجتمع، وتطرق إلى اعتمادها استراتيجية الثورة الصناعية الرابعة، واستراتيجية الذكاء الاصطناعي، والاستراتيجية الوطنية للابتكار، واستراتيجية الإمارات في "البلوك تشين" ٢٠٢١. ودعماً لتنافسية الدولة واستمرار مكانتها كنقطة جذب لكبرى شركات التقنية في العالم، هنالك اهتمام متزايد من قبل مدراء تقنية المعلومات وغيرهم من قادة تقنية المعلومات في الشركات في الإمارات بتسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز نظم المشاركة التي تعزز التعاون والتفاعل الرقمي في الشركات[١].

تعد الامارات من أكثر دول العالم تقدما في أداء الخدمات الذكية، حيث حققت دولة

---

(١) وائل اللبابيدي، الإمارات رائدة التحول الرقمي في المنطقة، ١٧ مارس ٢٠١٨، جريدة البيان.
https://www.albayan.ae/technology/2018-03-17-1.3212636

الإمارات العربية المركز الأول خليجياً وعربياً وفي غرب آسيا، في مؤشر الخدمات الإلكترونية (EGDI 2020 –OSI) والثامن عالمياً في مؤشر الخدمات الذكية الصادر عن الأمم المتحدة ضمن المؤشر الكلي لتنمية الحكومات الإلكترونية، كما حلت في المركز الرابع آسيوياً، محققة درجة ٠.٩ في هذا المؤشر. ،وفقاً لتقارير عالمية، أسهم التحول الرقمي في تبوؤ دولة الإمارات المركز الأول عربياً وإقليمياً، والـ ١٥ عالمياً، من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب نتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لعام ٢٠٢١، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يرصد نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٠ في دول العالم مقارنة مع ٢٠١٩[1].

ثانياً: تجربة كندا:

تعتبر دولة كندا من الدول الرائدة في التحول الرقمي والخدمات الالكترونية والمدفوعات الرقمية ومع ظهور شبكة الانترنت، حدث تطور ملحوظ كظهور المدارس الرقمية والجامعات الرقمية منذ عام ٢٠٠٠م، في الوقت الذي كانت فيه أغلب دول العالم في بداياتها مع التعليم الإلكتروني، وظهر قصور التعليم الالكتروني في كثير من الدول، على الرغم من الحاجة الملحقة لاتباع مثل هذا النوع من التعليم على خلفية ظهور فيرس كورنا المستجد (كوفيد-١٩) والذي ضرب العالم بالربع الأول من العام ٢٠٢٠، وأصبح لزاما على دول العالم اغلاق المدارس والجامعات والتحول إلى التعليم الالكتروني (التعليم عن بعد) من خلال التقنيات التكنولوجيا الحديثة، وهو ما أظهر

---

(1) https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2021-09-23-1.1538688

قصور بعض الحكومات في معظم دول العالم ولم تكمل العام الدراسي لأبنائها، نظرا لهشاشة أنظمتها الالكترونية وبنياتها التحتية، هذا ونجد في الوقت الحالي الذي يشهد تطوراً للتعليم الإلكتروني، في غالبية دول العالم وظهور الجامعات الرقمية، فإن دولة كندا بعد تجربة لمدة ٢٠ عام في الجامعة الرقمية، أعلنت عن إحلال الجامعة الرقمية بنهاية عام ٢٠١٩م، وذلك لوجود أغلب البرامج الرقمية في جامعاتها الأساسية(١).

فكندا لديها تطبيق "JASPER" التي تستخدم تقنية البلوك شين "Blockchain"، وهي عبارة عن أنموذج لنظام الدفع الإجمالي الفوري. فقد أطلقت كندا منصتها الوطنية في عام ٢٠٠٥ والتي تضمنت توفير مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية عبر الهاتف والإنترنت وأجهزة الخدمة الذاتية ومكاتب البريد.٢٧ وترتبط هذه المنصة مع قواعد البيانات للإدارات الحكومية وتوفر مئات البرامج والخدمات الحكومية. واستطاعت كندا تحقيق عائدات ضخمة من خدمات الحكومة الرقمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ولكن الأمن السيبراني لايزال من بين التحديات الرئيسية المؤرقة التي تواجه الحكومة الكندية لتأمين منصاتها الرقمية. ومع ذلك أعلنت الحكومة في عام ٢٠٢٠، بأنه تم اختراق آلاف الحسابات الإلكترونية واستهداف حوالي ٣٠ وزارة فيدرالية، وحسابات لوكالة الإيرادات الكندية للوصول إلى الخدمات الحكومية بطريقة احتيالية، فضلا عن ارتفاع الهجمات الإلكترونية على البنى التحتية الرقمية(٢).

---

(١) وفاء محمد الربيعان، لنتعرف على التجربة الكندية في التعليم الإلكتروني، ٣٠/ ٥/ ٢٠٢١.
https://www.new-educ.com

(٢) د. على محمد الخوري، الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية، ٢٠١٨.

قررت السلطات الكندية في تطور إيجابي جديد قد يدعم مستقبل تداول العملات الرقمية، من خلال استراتيجياتها نحو التحول الرقمي وقررت السماح بإطلاق أول صندوق استثماري في العالم للعملة الرقمية الأشهر "بيتكوين" في البورصة، مما يمنح المستثمرين في تجارة التجزئة إمكانية أكبر للوصول إلى هذه العملة الرقمية المزدهرة، ويجد المستثمرون في العملات الافتراضية أداة استثمارات مجدية، بعد تراجع أسعار الذهب والدولار التي شكلت على مدى الأشهر التسعة الماضية، ملاذاً آمناً للمتعاملين خلال الجائحة إلا أن الأدوات الاستثمارية شهدت تباطؤاً خلال الآونة الأخيرة مع انتعاش هذه العملات(١).

ثالثاً: تجربة الصين:

تعد الصين واحدة من التجارب العالمية الفريدة في التحول الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة والتي مكنتها من تحسين قدراتها في مجال الحوكمة الوطنية، وبناء مقومات التنافسية في قطاع الخدمات العامة من خلال منصات خدمات رقمية شاملة، ولهذا استطاعت الصين تحسين وتطوير منظومة خدماتها والتي أدت إلى تبسيط إجراءات الموافقات الإدارية، وتقديم نماذج مبتكرة من الخدمات عبر تطبيقات الهواتف الذكية. وأصبح هناك نوع من "الشغف" في الصين لتحويل كل شيء إلى الإنترنت والتقنيات الحديثة. فقد أطلقت الصين في عام ٢٠١٩، منصة متطورة لتقديم الخدمات الحكومية هذه المنصة ارتبطت بمؤسسات الدولة المختلفة والحكومات المحلية، وتستخدم تقنيات متقدمة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحسين الوظائف والخدمات.

---

(١) كندا تطلق أول صندوق للاستثمار بـ"بيتكوين" في البورصة بالعالم. في ١٥/ ١١/ ٢٠٢١.
https://www.independentarabia.com/node/193561

والتي أصبح أكثر من ثلث سكان الصين يستخدمونها في تعاملاتهم المختلفة، وإضافة إلى ذلك هناك العديد من المنصات الأخرى المدعومة بتقنيات أخرى مثل البيانات الضخمة والاستفادة منها في تحليل البيانات وتصميم الخدمات الاستباقية للأفراد والمؤسسات[1].

فقد جاء الانترنت إلى الصين مع الاتجاه للإصلاح والانفتاح والاندماج مع العالم في سبتمبر من العام ١٩٨٧، وقد أرسل البروفيسور " تشيان تيان باي " أول رسالة بالبريد الإلكتروني من الصين، وبذلك أزاح الستار عن مسيرة تطور الانترنت في الصين، في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٤، حققت الصين أول اتصال متكامل الوظائف مع شبكة الانترنت الدولية، وكما قال البروفيسور" تشيان تيان باي " بأن رسالته بالبريد الالكتروني كانت هي إشارة البدء لعصر الانترنت في الصين، وعبر سور الصين العظيم يمكننا الوصول إلى كل ركن في العالم. وهذا فعلا هو ما حدث بالفعل فنجد الاقتصاد الصيني يغزو جميع اقتصادات العالم وأسواقه المختلفة من خلال السلع والخدمات الصينية، فقد تم تشغيل أول مزود لخدمة الوصول إلى الأنترنت في الصين عام ١٩٩٥، وهي شبكة "ينغهايويشيكونغ" التابعة للصين للأسر العادية. ومنذ ذلك الحين تم إنشاء مواقع وبوابات الكترونية منها نت إيز، وسو هو. في عام ٢٠٠٣ أنشأت شركة على بابا موقع " تاوبارو" ووسيلة الدفع "أليباي" والتي حققت بنجاح توافق التجارة الالكترونية مع أحوال الصين وتطورت حتى أصبحت أكبر منصة للتجارة الالكترونية (C2C) في العالم. وقد تجاوز حجم مبيعات التجزئة على الانترنت في الصين (١.٨٥ تريليون يوان) لتصبح أكبر سوق للبيع بالتجزئة

(١) د. على محمد الخوري، الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات، مرجع سابق.

على الانترنت في العالم. ولذلك أصبحت أشكال الاعمال الجديدة مثل التجارة الالكترونية والاقتصاد التشاركي وغيرها بمثابة العمليات المالية على الانترنت وتشكل نقطة متألقة للاقتصاد الرقمي في الصين، وظهور مفهوم الاقتصاد الرقمي في عام ١٩٩٥ تعمق هذا المفهوم في المرحلة الأولى على بناء المعلومات وتطوير التجارة الالكترونية، وقد دفع الاقتصاد الرقمي التجارة الالكترونية الصينية إلى مرحلة جديدة لنموها المبكر بعد عشرين عاما من النمو والتطور، تحول بعدها الاقتصاد الرقمي الصيني من تابع إلى قائد في عام ٢٠١٦، بعد طرح مفهوم" البيع بالتجزئة الجديد" ، وأصبح في الوقت الحاضر، حجم الاقتصاد الرقمي في الصين من أعلى الاقتصادات الرقمية في العالم(١).

ونجد في الواقع فإنه على مدى الأعوام العديدة الماضية، أعطت الصين اهتماماً ملحوظاً لابتكارات التكنولوجيا المالية، مثل منصات الدفع الرقمية، وعلى الرغم من أن ظهور العملات الافتراضية مثل تحديا للصين، إلا أنها استجابت لهذا التطور عبر اليوان الرقمي الذي سيعمل بشكل أساسي عبر الهواتف الذكية. ويرجع ذلك إلى نتيجة تحرك بكين بسرعة نحو اقتصاد غير نقدي في الأعوام الأخيرة، والفضل في ذلك يعود إلى منصات الدفع عبر الهواتف الذكية مثل ويتشات باي، وموقع علي بابا المشابه لموقع أمازون للتجارة الإلكترونية، وجميعها تعمل كمحافظ رقمية تتيح للمستخدمين إجراء عمليات شراء في المتاجر ودفع الفواتير وتحويل الأموال إلى أفراد آخرين. ويذهب والتر كريس

---

(١) أويانغ ري هوي، منغ هونغ شيا، الاقتصاد الرقمي في الصين، الصين اليوم ١٠/ ١٢/ ٢٠١٨.
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201812/t20181210_800151071. html.

الباحث الاقتصادي إن العام الماضي استخدم ٨٦ في المائة من الأشخاص في الصين منصات الدفع عبر الهاتف المحمول لإجراء عمليات شراء، وتفوقت الصين على تايلاند التي لديها أعلى نسبة من مستخدمي الدفع عبر الهاتف المحمول وتقدر بـ ٦٧ في المائة، أي أكثر من ضعف النسبة العالمية التي تبلغ في المتوسط ٣٤ في المائة"، ومؤخرا ، بل أعلنت الصين عن عملتها الرقمية المتمثلة في اليوان الرقمي، ولا ترمي الصين من خلال قيام بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) بإصدار عملة رقمية إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسة في الداخل والخارج فقط، وإنما أيضا تحدي الدولار الأميركي، وذلك لتعزيز مكانتها ودعم مساعيها لتبوؤ هرم النظام الاقتصادي العالمي[١].

وتأتي الصين في مقدمة دول العالم في استعمال نظم الدفع الرقمي بتطبيقات الموبايل كنسبة من بين مستخدمي الهواتف الذكية من السكان، فبينما وصلت تلك النسبة في الصين العام الماضي إلى نحو ٨٠ ٪ وفي الهند إلى ما يقارب ٤٠ ٪، لم تزِد في الولايات المتحدة عن ٣٠ في المئة وفي اليابان عن ٢٥ ٪، وهو ما يعني تفوق الصين على معظم دول العالم في استعمال الدفع الرقمي في عام وباء كورونا رغم ظهور أولى حالات الوباء بها، والذي عمل على تسريع التحول في نظم المدفوعات نحو البطاقات اللاسلكية " من دون لمس بطاقة الائتمان لماكينة الدفع" وتطبيقات الدفع الرقمية على الهواتف الذكية والتطبيقات الفائقة التي تشهد الصين أكبر توسع بالعالم في استخدامها[٢]. كذلك

---

(1) https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/2020/09/09

(٢) أحمد مصطفي، الصين تقود التحول إلى المدفوعات الرقمية ما بعد كورونا "تحديات تكنولوجية وتنظيمية أمام تطور تطبيقات الدفع الإلكترونية"،٧/ ٨/ ٢٠٢١.

https://www.independentarabia.com/node/248666

أعلن المصرف المركزي الصيني، وأوضح أن الصين التي تعمل على إطلاق عملة رقمية، أنهت عمليا اختباراتها في هذا المجال بصفقات تجاوزت قيمتها خمس مليارات دولار. واليوان الرقمي هو وسيلة مستقبلية للدفع الإلكتروني عبر الهواتف الذكية يمكن أن تحل مكان العملات المعدنية والأوراق النقدية التي تحمل صورة الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونج، والصين التي كانت تفكر في المشروع منذ ٢٠١٤، لكنها كثفت التجارب في الأشهر الأخيرة، فهي واحدة من أكثر الدول تقدما في هذا المجال، وتمتلك الصين تكنولوجيا متقدمة في التقنيات الحديثة والمدفوعات الرقمية.

رابعاً: تجربة سنغافورة[1]:

احتلت سنغافورة منذ تأسيسها في عام ١٩٦٥ موقعاً متميزا في الابتكار الحكومي، وبدت تطلعاتها وطموحاتها كبيرة لتحقيق الازدهار الاقتصادي والإنجازات السياسية في ضوء غياب البنية التحتية أو الموارد الطبيعية فيها في منتصف القرن العشرين، حيث وضعت حكومة سنغافورة الرقمية احتياجات الناس في صميم الخدمات الحكومية، واستخدمت البيانات للربط بين مختلف الجهات الحكومية من أجل توفير تجربة سلسة للمتعاملين. واتجهت سنغافورة إلى التشجيع على استثمار التكنولوجيا، وإنشاء عوامل تمكين أفقية عمادها البيانات والاتصال التكنولوجي بين المؤسسات ويقوم "مكتب الأمة الذكية والحكومة الرقمية" بتقديم الرؤية والتنفيذ، ويوجه "مكتب البيانات الحكومية" السياسات، في حين يقع تنفيذ الرؤية الرقمية ورؤية البيانات على عاتق "الهيئة الحكومية للتكنولوجيا"، وكجزء من إقبال سنغافورة على التجربة الرقمية قامت

---

(١) محركات الابتكار: كيف نجحت سنغافورة في تحقيق حكومة رقمية قائمة على الابتكار، في https://ibtekr.org .2021 /4 /28

بتطوير منصة قياسية من أجل ابتكار الخدمات الرقمية ونشرها في كافة الجهات الحكومية في البلاد، وتشمل المنصة تطوير برمجيات واستضافة تجهيزات حاسوبية وسيطة وخدمات بسيطة معظمها طُورت محلياً، وواجهة لبرمجة التطبيقات تتيح لأنظمة المنصة "التحدث" بسهولة أو تبادل المعلومات مع الأنظمة الرقمية لأية جهة حكومية أخرى. لقد أثبتت منهجية الخدمة المشتركة هذه فعاليتها حيث تعتبر المنصة من أبرز أوجه الابتكار الرقمي في البلاد وشملت جوانب تنفيذها، المدفوعات الرقمية، نظام الدخول الموحد الآمن إلى الخدمات الحكومية، مدينة ذكية جديدة، مواجهة جائحة كورونا " كوفيد-١٩".

فقد تحولت حكومة سنغافورة بقوة إلى المدفوعات غير النقدية، وأتاحت خدمات التسديد الرقمي ابتداءً من٢٠١٧، وتوسعت في ذلك باستمرار، وتتيح خدمة " Pay Now" المتوفرة في تسعة بنوك في سنغافورة إرسال الأموال واستلامها في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى معرفة بنك المستلم أو رقم حسابه، وشهدت هذه الخدمة، التي تتيح إجراء معاملات مالية مع الجهات الحكومية، إقبالاً هائلاً من المواطنين وسهلت لهم إجراء كافة تعاملاتهم بطريقة رقمية حظيت بشعبية كبيرة بين الموطنين ورجال الأعمال.

تسخير التكنولوجيا لمكافحة جائحة كورونا في سنغافورة حيث قامت الحكومة بالتركيز على التقنيات التكنولوجية والربط بين كافة الجهات الحكومية المختلفة من أجل تقديم تجربة سلسة للمواطنين في مواجهتها " جائحة كوفيد-١٩"، لهذا بادر موظفو الحكومة بعد أيام من انتشار أنباء عن تفشي الفيروس إلى إعداد مواقع إلكترونية وتطبيقات تزود الجمهور بمعلومات عن أساليب الوقاية. وبفضل توفر البنية التحتية

الرقمية القوية وثقافة تصميم الخدمات التي تركز على المستخدم لم تضطر الحكومة إلى البدء من الصفر، ومن أمثلة ذلك إطلاق موقع (MaskGoWhere.gov.sg) الإلكتروني بعد تسعة أيام فقط من تسجيل أول إصابة في البلاد. ويضم الموقع معلومات من مصادر عديدة كوزارة الصحة ووزارة الاتصالات، وأتاح للمواطنين معرفة متى وأين يمكنهم استلام مخصصاتهم من أقنعة الوجه، وقدم لوحات إعلانات للمجتمع ومعلومات عبر خط ساخن، وأطلقت الحكومة في ٢٠ مارس ٢٠٢٠ تطبيق (Trace Together) لمراقبة التقارب بين الأفراد الذي قام بتحميله ٢٠٪ من السكان في غضون شهر ويتيح لهم هذا التطبيق الذي يعمل بتقنية البلوتوث الحصول على معلومات عن المستخدمين المتواجدين في المناطق القريبة. وإضافة إلى ذلك وضعت الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، ومن أهدافها طويلة الأجل تعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص وزيادة عدد مختبرات الابتكار بغية استخدام وتسخير الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات، ومن أهمها التنبؤ بالأمراض والوقاية منها، وتسريع عمليات التخليص الجمركي بحلول ٢٠٢٥ باستخدام الذكاء الاصطناعي في مسح الوجوه وبصمة العين دون الحاجة إلى إظهار جوازات السفر للدخول إلى البلاد.

لهذا حققت سنغافورة الكثير من الإنجازات لأنها وضعت خططاً طموحة واتخذت خطوات جريئة كاستقطاب المواهب الهندسية وبناء منصة تكنولوجية خاصة بها، كما أتاح الاستثمار في منصات مشتركة كمنصة "Tech Stack" الرقمية للجهات والدوائر الحكومية لنشر الحلول بسرعة أكبر ومشاركة البيانات فيما بينها، وأدركت أن التغيير يستلزم وقتاً، فتحلت بالصبر وأشركت الجمهور بفعالية للاستفادة من وجهات نظرهم ومدخلاتهم.

خامساً: سبل استفادة مصر من التجارب الناجحة في اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي:

تنوعت تجارب الدول في التحول الرقمي وأصبحت تنطوي عملية التحول الرقمي على إحداث تغيير شامل لجميع وظائف العمل الحكومي، وقد أضحى التحول الرقمي لدى الحكومات في عصرنا الحالي ضرورة تنافسية لتعزيز تجربة الأفراد للخدمات العامة استجابة للطلب المتنامي من قبل الناس والحاجة إلى خفض التكلفة والوقت اللازمين لإجراء المعاملات الحكومية. لذلك تسعى مصر بخطي قوية نحو التحول الرقمي والمدفوعات الرقمية ومكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث خطت مصر خطوات متسارعة لتعزيز منظومة الاقتصاد الرقمي، وهو ما أكده تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال الجديد عن خارطة الطريق للتعافي من "جائحة كوفيد- ١٩" وخطط مصر لاستخدام قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القوي كنقطة انطلاق لحملة التحول الرقمي الأوسع نطاقاً في المنطقة. وأشار التقرير إلى خطة مصر للتحول الرقمي، والتي تتصدر الجهود الوطنية لتشجيع الابتكار وخلق مجتمع رقمي، مع الارتقاء بالمهارات، وخلق فرص العمل، وتحديث البنية التحتية، واعتماد خدمات الحكومة الإلكترونية. ويركز التقرير كذلك على خطط مصر لمنح الأولوية للدمج الرقمي من خلال إنشاء العديد من المجمعات التكنولوجية الجديدة خارج العاصمة، وفرص الاستثمار الناشئة[1]. لهذا ولمواكبة كافة التطورات التكنولوجية الحديثة وتماشيا مع الاتجاه القوى للحكومة المصرية نحو التحول للاقتصاد الرقمي يمكن لمصر الاستفادة من التجارب السابقة خاصة في ظل وجود التقارب والتعاون المستمر بين مصر والصين والامارات، إضافة

(1) https://www.almasryalyoum.com/news/details/2389306

إلى علاقاتها القوية بمعظم الدول الصناعية، فيجب الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة لهذه الدول وطريقة تطويرها والعمل على نقلها للدولة المصرية. مما سبق يتضح لنا أن على الدولة المصرية الاستفادة من التجارب السابقة في تطبيق استراتيجيتها للتحول الرقمي ونقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، لهذا يمكن لمصر ان تستفيد من تلك التجارب، كما يلي:

- يجب على مصر وضع أسس راسخه للبنية التحتية "الأسس الرقمية" وهي الأسس الضرورية لبناء البيئة الإيكولوجية للتحول الرقمي، والتي تعتبر بمثابة أعمدة البناء للاقتصاد الرقمي والمتمثلة في " البنية التحتية في كافة أنحاء البلاد، والتشريعات واللوائح والسياسات، والمهارات البشرية الرقمية، وتوافر التمويل الضروري، والحوكمة، وذلك لبناء بنية تحتية مرنة للرقمنة وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار، وهو ما فعلته الدول السابقة في تجاربها الناجحة نحو التحول الرقمي.
- تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز نظم المشاركة التي تعزز التعاون والتفاعل الرقمي في الشركات، ودعم تنافسية الدولة واستمرار مكانتها كنقطة جذب لكبرى شركات التقنية في العالم، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاستفادة من تجربة سنغافورة في وضع احتياجات الناس في صميم الخدمات الحكومية، واستخدام البيانات للربط بين مختلف الجهات الحكومية من أجل توفير تجربة سلسة للمتعاملين، وعلى مصر أن تشجع على استثمار التكنولوجيا وإنشاء عوامل تمكين أفقية عمادها البيانات والاتصال التكنولوجي بين المؤسسات، والتحول بقوة إلى المدفوعات غير النقدية، وإتاحة التسديد لإجراء المعاملات المالية مع الجهات الحكومية من خلال المدفوعات الرقمية.

- الاستفادة من تجربة حكومة الإمارات العربية كنموذج عربي يسهل تطبيقه بمصر والتي تعد من أولى الدول على مستوى العالم في إطلاق استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية " بلوك تشين"، والتي أطلقتها في أكتوبر ٢٠١٦، وهي تهدف إلى تطبيق جميع تعاملات الحكومة في الإمارة من خلال هذه الشبكة المستقبلية أو ما يسمى بإنترنت التعاملات. بهدف توفير تجارب يومية أكثر أمنا وكفاءة وتأثيراً لجميع المقيمين والزوار في البلاد.
- ضرورة الاستفادة من التجربة الصينية من خلال تحسين وتطوير منظومة الخدمات المختلفة والتي أدت إلى تبسيط إجراءات الموافقات الإدارية، وتقديم نماذج مبتكرة من الخدمات عبر تطبيقات الهواتف الذكية، وأصبح هناك نوع من "الشغف" في الصين لتحويل كل شيء إلى الإنترنت والتقنيات الحديثة.
- يجب إطلاق منصة متطورة لتقديم الخدمات الحكومية وربط هذه المنصة بمؤسسات الدولة المختلفة بكافة محافظات ومراكز وقري مصر، واستخدام تقنيات متقدمة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحسين الوظائف والخدمات المقدمة للمواطنين. بالإضافة إلى ضرورة تطوير التجارة الالكترونية المصرية، وإنشاء مواقع وبوابات الكترونية، والتوسع في منصات الدفع عبر الهواتف الذكية.
- دراسة الاستفادة من التجربة الصينية الحديثة بشأن استخدام اليوان الرقمي والذي سيصبح هو وسيلة مستقبلية للدفع الإلكتروني عبر الهواتف الذكية يمكن أن تحل مكان العملات المعدنية والأوراق النقدية. وضرورة الإسراع في تحقيق التحول الرقمي في مصر ودراسة إمكانية استخدام العملات الافتراضية من خلال الجنية الرقمي أسوة باليوان الصيني وكافة العملات الافتراضية والتي تسعى معظم الدول الان لإطلاقها أسوة باليوان الرقمي الصيني.

- الاستفادة من التجربة الكندية في التحول إلى التعليم الرقمي من خلال المدارس والجامعات الرقمية، والذي حدث به تطوراً ملحوظاً وظهور المدارس الرقمية والجامعات الرقمية فيها منذ عام ٢٠٠٠م.
- الاستفادة من خطط ومبادرات التحول الرقمي بالإمارات والتي أعلنت عنها الدولة لتطوير الطباعة ثلاثية الأبعاد، مما سيحقق آثاراً ضخمة على التكاليف في قطاع الإنشاءات، وفي الوقت ذاته، تستهدف استراتيجية المواصلات الذاتية للحكومة الإماراتية حوالي ٢٥ ٪من التنقلات داخل دبي لتكون ذاتية بلا سائق بحلول العام ٢٠٣٠.
- الاستفادة من تجربة كندا في استخدام تطبيق "JASPER" والتي تستخدم تقنية البلوك شين "Blockchain"، وهي عبارة عن أنموذج لنظام الدفع الإجمالي الفوري، وهو ما أطلقته كندا من خلال منصتها الوطنية في عام ٢٠٠٥ والتي تضمنت توفير مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية عبر الهاتف والإنترنت وأجهزة الخدمة الذاتية، وترتبط هذه المنصة مع قواعد البيانات للإدارات الحكومية وتوفر مئات البرامج والخدمات الحكومية. وهو ما يحقق عائدات ضخمة من خدمات الحكومة الرقمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

الخاتمة

نعيش اليوم في عالم التقنيات الحديثة والتحول الرقمي والمدفوعات غير المتلامسة، وأصبحت فيه السلع والمنتجات والخدمات وصناعات بكاملها ترتكز على نحو متزايد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتجه بوتيرة متسارعة إلى التكنولوجيات الذكية لتحسين معيشة الناس. فالتطور المذهل في الأجهزة والآلات والأنظمة الذكية أدى إلى اختصار الوقت وخفض التكلفة وتحسين أداء الخدمات المقدمة للأفراد، ونجد أن هذه المستجدات ستعمل على حدوث تحولات غير مسبوقة في الاقتصاد، والتحول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التحول للاقتصاد الرقمي.

تناولنا في هذه الدراسة اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري، وذلك من خلال عرضنا لماهية المدفوعات الرقمية والتحول للاقتصاد الرقمي، ومتطلبات تعزيز المدفوعات الرقمية ودفع عجلة التحول الرقمي، ثم تحدثنا عن مستقبل المدفوعات الرقمية في الاقتصاد المصري، من خلال عرضنا لدور المدفوعات الرقمية في صناعة الشمول المالي، والحد من الفساد في الاقتصاد المصري، ثم تحدثنا عن تعزيز دور التحول الرقمي للاقتصاد المصري وتحقيق التنمية، وتحديات التحول الرقمي في مصر، وعرضنا أخيراً لأهم التجارب الناجحة في اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي وسبل الاستفادة منها في مصر. أملنا أن تشكل هذه المساهمة إضافة قيمة في مجال معالجة إشكالية هذه القضية البالغة الأهمية للتحول الكامل للمدفوعات الرقمية من أجل الحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد في مصر. ومن خلال هذه الدراسة فقد توصلنا لعدة نتائج وتوصيات نجملها فيما يلي:

أولاً- النتائج:

- وجود البنية التحتية "الأسس الرقمية" الجيدة والمتكاملة هي الأساس لبناء البيئة الإيكولوجية للتحول الرقمي، والتي تعتبر بمثابة أعمدة البناء للاقتصاد الرقمي والمتمثلة في " البنية التحتية في كافة أنحاء البلاد.
- استبدال المدفوعات الورقية التقليدية في المعاملات المالية المختلفة بالمدفوعات الرقمية يساهم بشكل كبير في تحسين أداء الخدمات التي تقدمها الحكومة وخفض تكلفتها والحد من الفساد.
- تطوير التشريعات واللوائح والسياسات، والمهارات البشرية الرقمية، وتوافر التمويل الضروري، والحوكمة، ضروري لبناء بنية تحتية مرنة للرقمنة وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار.
- تساهم البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي الرقمي، فتوافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يساهم في تقديم خدمات مالية رقمية أمنة.
- تنامي المدفوعات غير النقدية في الفترة الأخيرة وازداد الأمر بعد تعرض العالم لجائحة كورنا والتي دفعت معظم دول العالم للإسراع والاتجاه نحو المدفوعات الرقمية.
- هناك جهداً كبيراً مبذولاً من الدولة المصرية خلال الفترة الأخيرة في مجال التحول الرقمي، إلا أن هناك كثير من التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي في مصر يجب تجاوزها.
- تحول الحكومات من أنظمة المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية يمكنها من الحد من الفساد وتقليله إلى درجة كبيرة، ويحسن مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات

وتحقيق العدالة.

وبناء على هذه النتائج وفي ظل الظروف وضوء التحديات التي تواجهها الدولة المصرية في المرحلة الراهنة تقترح الدراسة بعض التوصيات من أجل تعزيز دور المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع تنفيذ استراتيجية مصر للتحول للاقتصاد الرقمي.

ثانياً- التوصيات:

- يجب على الحكومة المصرية وضع أسس راسخة للبنية التحتية " استكمال الأسس الرقمية" وهي الأسس الضرورية لبناء البيئة الإيكولوجية للتحول الرقمي، والتي تعتبر بمثابة أعمدة البناء للاقتصاد الرقمي والمتمثلة في " البنية التحتية في كافة أنحاء البلاد.
- ضرورة الاستفادة من تجربة حكومة الإمارات العربية المتحدة كنموذج عربي ناجح في المدفوعات الرقمية يسهل تطبيقه بمصر، والتي تعد من أولى الدول على مستوى العالم في إطلاق استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية.
- يلزم تطوير المحتوى الحكومي لكي يعود على المجتمع بزيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، ولابد أن يتولى قطاع المعلومات والحكومة الرقمية المسؤولية عن تطوير المحتوى الحكومي ودعم البنى التحتية والاستراتيجيات التي تدفع عجلة التحول الذكي للجهات الحكومية في مصر.
- يجب الاستفادة من التجربة الكندية في التحول إلى التعليم الرقمي من خلال المدارس والجامعات الرقمية، والذي حدث به تطوراً ملحوظاً وظهور المدارس الرقمية والجامعات الرقمية فيها منذ عام ٢٠٠٠م.
- يجب دعم اتجاه الدولة في الشمول المالي والتحول للمجتمع غير النقدي، للاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- الاهتمام بتنمية العنصر البشري رقمياً (المواطن الرقمي) بالمهارات التكنولوجية الجديدة والمطلوبة في التحول الرقمي، لأنه يشكل قوة دافعه للتحولات الالكترونية في مختلف القطاعات.
- ضرورة الاستفادة من التجربة الصينية من خلال تحسين وتطوير منظومة الخدمات المختلفة والتي أدت إلى تبسيط إجراءات الموافقات الإدارية، وتقديم نماذج مبتكرة من الخدمات عبر تطبيقات الهواتف الذكية.
- يجب التحول الكلي لنظام المدفوعات الرقمية بدلا من المدفوعات الورقية في كافة تعاملات الأفراد والشركات سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص، للانتقال لنظام المدفوعات الرقمية في مختلف قطاعات الدولة وتقديم الخدمات إلكترونيا وسداد رسوم إنجازها رقمياً.

" **تم بحمد الله وتوفيقه** "

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١- د. على محمد الخوري، الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية، ٢٠١٨.

٢- د. هبه عبد المنعم، د. سفيان قعلول، نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، مايو ٢٠١٩.

٣-اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، ٢٠١٦، مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، برعاية CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر.

https://cipe-arabia.org/wp-content/uploads/2018/11/Cashless_Economy_Paper.pdf.

٤- جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.

ثانياً- رسائل الماجستير:

- مدوري نور الدين، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل التغيرات التكنولوجية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمستغانم، رسالة ماجستير في تسير الموارد البشرية، جامعة مستغانم، ٢٠١١.

ثالثاً- المجلات والمؤتمرات:

١- د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد ٠٤/ العدد ١ (٢٠١٩).

٢- د. الوليد طلحة، صبري الفران، الشمول المالي الرقمي، موجز سياسات: العدد السابع عشر ديسمبر ٢٠٢٠، صندوق النقد العربي.

٣- جامع ياسر، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الاردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الاردن، العدد ٠٢ ،٢٠١٤.

٤- جريدة الشرق الأوسط "جريدة العرب الدولية"، الحكومة المصرية تسرع إجراءات "التحول الرقمي" لإتاحة الخدمات للمواطنين عبر بوابتها الإلكترونية، الثلاثاء- ٩ محرم ١٤٤٣هـ - ١٧ أغسطس٢٠٢١ م، العدد رقم/ ١٥٦٠٣.

https://aawsat.com/home/article/3135906

٥- ياسر عبد الرحمن، إدارة الموارد البشرية وتحديات التحول الرقمي في منظمات الاعمال، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، ٢٠١٩.

٦- بطاهر بختة، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه - فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد ٠٣ / العـــدد: ٠٢، ٢٠١٩.

٧- د. مصطفي أحمد أمين، التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، مجلة الإدارة التربوية، العدد التاسع عشر- سبتمبر ٢٠١٨.

٨- على الخوري، كيف يمكننا بناء الاقتصاد الرقمي العربي؟ نحو مخططٍ استراتيجي، مجلة دبي السياسية. https://dubaipolicyreview.ae/ar.

٩- بوشول، فائزة، قطاف ليلي وعماري عمار، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي، مجلة الباحث العدد ٥، ٢٠٠٧، الجزائر.

١٠- د. محمد جلال غندور، " الاستراتيجية العربية للمعلومات في إطار السياسة المعلوماتية الدولية "، مجلة شؤون عربية، الإدارة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، العدد١٢٤.

١١- كارلو ماريا روسو تو، منى فريد بدران، ما تحديات تحقيق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، من وجهة السياسات؟، مجلة دبي للسياسات
https://dubaipolicyreview.ae/ar
١٢- بوزانه أيمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي – تجربة كينيا نموذجا.
١٣- محمد محمود الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الالكترونية، دراسة قدمت للمؤتمر العربي الثالث " تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية"، شرم الشيخ، ٢٠٠٤.

رابعاً- التقارير والنشرات والمقالات:

١- د. نيفين حسين، تقرير " الاقتصاد الرقمي في الامارات"، إدارة الدراسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة.
٢- التقرير العربي الاقتصادي الموحد ٢٠٢٠، الفصل العاشر: الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية.
٣- نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية ٢٠١٩ أفاق عالمية وتوجهات إقليمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة - الاسكوا) ٤/ ٢٠١٩.
٤- وائل اللبابيدي، الإمارات رائدة التحول الرقمي في المنطقة، ١٧ مارس ٢٠١٨، جريدة البيان.
https://www.albayan.ae/technology/2018-03-17-1.3212636.
٥- الجريدة الرسمية تنشر قانون حماية البيانات الشخصية، جريدة المصري اليوم، ١٧/ ٧/ ٢٠٢٠.
.https://www.almasryalyoum.com/news/details/1998922

٦- أحمد مصطفي، الصين تقود التحول إلى المدفوعات الرقمية ما بعد كورونا "تحديات تكنولوجية وتنظيمية أمام تطور تطبيقات الدفع الإلكترونية"،٧/ ٨/ ٢٠٢١

https://www.independentarabia.com/node/248666

٧- أويانغ ري هوي، منغ هونغ شيا، الاقتصاد الرقمي في الصين، الصين اليوم ١٠/ ١٢/ ٢٠١٨.

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201812/t20181210_800151071 html.

٨- د طلال أبو غزالة، الخدمات المالية الرقمية – عنصر أساسي في الاستدامة، ٢١/ ١٠/ ٢٠٢١.

https://www.ammonnews.net/article/619149.

٩- مصر تسمح بالمدفوعات اللاتلامسية عبر الهواتف المحمولة، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٢١.

https://www.skynewsarabia.com/business/1466356.

١٠- د. أمين ساعاتي، التحول الرقمي.. هل ينتهي عصر الفساد الإداري والمالي؟ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢١.

https://maaal.com/2017/09/96119-2

١١- محركات الابتكار: كيف نجحت سنغافورة في تحقيق حكومة رقمية قائمة على الابتكار، في ٢٨/ ٤/ ٢٠٢١.

https://ibtekr.org.

12- د. عدنان مصطفي البار، د. خالد على المرحبي، التحول الرقمي كيف ولماذا؟

Digital transformation

المدونة، 1/ 12/

2018 https://www.awforum.org/index.php/ar.

١٣- التمويل الرقمي: شريان حياة بالنسبة لملايين الأشخاص خلال أزمة كوفيد-١٩.

https://news.un.org/ar/story/2020/08/1060352.

١٤-وفاء محمد الربيعان، لنتعرف على التجربة الكندية في التعليم الإلكتروني، ٣٠/

٥/ ٢٠٢١.

https://www.new-educ.com

١٥- كندا تطلق أول صندوق للاستثمار بـ"بيتكوين" في البورصة بالعالم. في ١٥/ ١١/ ٢٠٢١.

https://www.independentarabia.com/node/193561.

خامساً- المواقع الالكترونية:

❖ https://fawry.com/about-us/?lang=ar.
❖ https://gate.ahram.org.eg/daily/News/579076.aspx.
❖ http://epayments.aman.eg/gas-bills-ar
❖ https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2020/10/1/1884538
❖ https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3577923/1.
❖ https://omran.org/ar
❖ https://www.aleqt.com/2021/09/28/article_2179146.html
❖ https://arabic.cnn.com/business/article/2021/10/11/innovation-index-business
❖ https://alwahdanews.ae/149683.
❖ https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2021-09-23-1.1538688.
❖ https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-1/key-issues/corruption- baseline- definition.html.
❖ https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/2020/09/09
❖ https://www.almasryalyoum.com/news/details/2389306
❖ https://dubaipolicyreview.ae/ar -
❖ https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-09-04-1.3951898.
❖ https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19
❖ https://fawry.com/about-us/?lang=ar.
❖ http://epayments.aman.eg/gas-bills-ar
❖ https://abukabir.fawrye.com/2018/06/emasary.html.
❖ https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3577923/1.
❖ https://arabic.cnn.com/business/article/2021/10/11/innovation-

index-business_

❖ https://elommal.com/archives/99975_

سادساً ـ المراجع الأجنبية:

1-Schwab, Klaus (2016). "The Fourth Industrial Revolution: What It Means and How to Respond." World Economic Forum, January.14, 2016.

2-The Fourth Industrial Revolution: what it means and how to respond". World Economic Forum.

3-Electronic Payments Network (EPN)", www.investopedia.com, Retrieved 2020-05-19. Edited.

4-Governments can fight corruption by joining the digital payment revolution, Tidhar Wald, World Economic Forum, Apr 2018.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ٢٢٢٥
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة ٢٢٢٩
المطلب الأول: ماهية المدفوعات الرقمية والتحول للاقتصاد الرقمي ٢٢٣٠
المطلب الثاني: متطلبات تعزيز المدفوعات الرقمية ودفع عجلة التحول الرقمي ٢٢٤٠
المبحث الثاني: مستقبل المدفوعات الرقمية ودورها في الاقتصاد المصري ٢٢٤٩
المطلب الأول: دور المدفوعات الرقمية في صناعة الشمول المالي ٢٢٥٠
المطلب الثاني: دور المدفوعات الرقمية في الحد من الفساد في الاقتصاد المصري ٢٢٦٧
المبحث الثالث: تعزيز دور التحول الرقمي للاقتصاد المصري وتحقيق التنمية ٢٢٧٥
المطلب الأول: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في مصر ٢٢٧٦
المطلب الثاني: أهم التجارب الناجحة في اقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي وسبل الاستفادة منها في مصر ٢٢٩٠
الخاتمة ٢٣٠٦
أولاً- النتائج: ٢٣٠٧
ثانياً- التوصيات: ٢٣٠٨
قائمة المراجع ٢٣١٠
فهـــــرس الموضوعـــــات ٢٣١٦